الأمم المتحدة

A/72/PV.59

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٥٩**

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/72/35)

تقرير الأمين العام (A/72/368)

مشاريع القرارات A/72/L.13 **و** A/72/L.14 **و** A/72/L.15 **و** A/72/L.16)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إننا هنا في هذه القاعة اليوم لمناقشة قضية فلسطين. وكما تعلم الجمعية العامة، فقد أدرج هذا البند في جدول أعمالنا قبل ٧٠ عاما. وقد تغيرت الأمم المتحدة كثيرا منذ ذلك الحين. فقد تضاعف عدد أعضائها ثلاث مرات. وتولت قيادة تطوير القوانين والمعايير الدولية، وتوسعت من خلال وكالات وصناديق وإدارات جديدة. ورغم كل ذلك التغيير، تظل قضية فلسطين قضية لم تحل بعد. ورغم كل هذا التغيير، يظل واجب حلها قويا كما كان دائما. وأود أن أثير ثلاث نقاط رئيسية اليوم لوضع إطار للمناقشة.

أولا، لا يمكن أن يكون هناك بديل عن المحادثات المباشرة. وعلى مدى العقود السبعة الماضية، بدا الاتفاق النهائي في بعض الأحيان في متناول اليد. وكل تشترك تلك المناسبات في أمر واحد، فهي لم تحدث إلا عندما كان المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في مفاوضات مباشرة. وهذا ليس حدثا فريدا من نوعه بالنسبة للحالة الفلسطينية؛ ففي الواقع، فقد شكل سمة عبر التاريخ. ولم يتم إبرام أكبر الصفقات والاتفاقات عن طريق خلط الأوراق بمختلف الوسائل، كما أنها لم تبرم في القاعات الكبرى مثل هذه. لقد أبرمت بدلا من ذلك، عندما اجتمعت الأطراف في قاعة واحدة، وحول طاولة واحدة. لذلك، وفي حين تؤدي مناقشة اليوم وغيرها دورا هاما، يجب أن تكمل المحادثات المباشرة والهادفة التي يمكن أن تؤدي إلى حل الدولتين. وهذا لا يعني أنه ينبغي وقف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، المتمثلة في وجود حاجة مستمرة إلى الدعم السياسي من جانب الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية. ويمكن لهذا الدعم تقريبنا من التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية. وأود على وجه الخصوص أن أشيد بعمل مبعوث الأمم المتحدة الخاص وفريقه، فضلا عن عمل المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وقد أدت الأدوات الدولية والإقليمية للوساطة والتيسير إلى بعض التطورات الواعدة. والآن هو الوقت المناسب لإعادة ضبطها وتعزيزها.

وتوحد المجتمع الدولي أيضا استجابة للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة. وهنا أود أيضا أن أؤكد ضرورة الوساطة الدولية والإقليمية لدعم وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أجزاء أخرى من العالم.

أحض على بذل جهود أقوى من أجل تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، وضمان الوصول إلى الناس الذين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ثالثا، بناء الزخم الإيجابي. ويجب علينا الحفاظ على زيادته. أود أن أشير بصفة خاصة إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية الداخلية ومساهمة مصر في ذلك الصدد. وينبغي لنا أيضا أن ننظر إلى فتح معبر رفح الحدودي مؤخرا لمدة ثلاثة أيام بوصفه دلالة إيجابية. أود هنا أن أنوه بالالتزامات التي قطعتها السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس بإحراز مزيد من التقدم. كل هذا الزخم كان مدفوعا بالدبلوماسية والحوار، حيث لا يمكن الحفاظ عليه وزيادته إلا عن طريق الدبلوماسية والحوار.

وكما ذكرت، فقد أدرجت الجمعية العامة قضية فلسطين في جدول أعمالها في عام ١٩٤٧. ومنذ ذلك الحين جرى العديد من المناقشات. وتكلمنا عن المشاكل والحلول والعقبات والإمكانيات، وحالات الجمود والفرص. لقد استمعنا إلى مواقف جميع الأطراف. ودعونا إلى القيام بعمل وأعربنا عن الأمل في المستقبل. ومع ذلك، لم نستجب إلى قضية فلسطين، وللأسف، من غير المرجح أن نستجيب إليها اليوم. إذن ما الذي ينبغي أن نفعله؟ هل نلغي مناقشة اليوم؟ أم نكرر بياناتنا التي أدلينا بها في العام الماضي، أو نستسلم للاستماع إلى الآخرين لكي يفعلوا الشيء نفسه؟ فإن لم نفعل ذلك، نصبح فاشلين في هذه المهمة التي حددناها لأنفسنا في عام ١٩٤٧. والأهم من ذلك، إننا نخذل الناس على أرض الواقع.

على الرغم من أن هذا البند مدرج في جدول أعمالنا لفترة سبعين عاما، فإني أحض الجمعية على أن ننظر إلى هذا اليوم بوصفه فرصة جديدة لأنه يتيح فرصة للحوار. في أي لحظة، يمكن للحوار أن يأخذ مسارا جديدا ويكشف النطاق الجديد للتوفيق ويكشف النقاب عن طريقة جديدة لرؤية الأشياء.

ربما تكون هذه مسألة قديمة ولكنها تتطلب منظورا جديدا وتتطلب حوارا.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لكي يعرض مشاريع القرارات (A/72/L.13 و A/72/L.14 و A/72/L.15 و A/72/L.16).

السيد سيك (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أتقدم بخالص الشكر إلى جميع الوفود، ولا سيما لكم، يا سيادة الرئيس، على مشاركتكم النشطة في الاجتماع الخاص المعقود هذا الصباح للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن الرسائل وبيانات المؤازرة التي أُلقيت بهذه المناسبة تؤكد مرة أخرى تصميم المجتمع الدولي على تأييد إعمال الحقوق والتطلعات العادلة للشعب الفلسطيني.

إن اللجنة إذ تضطلع بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، والتي تتشرف السنغال برئاستها، ستواصل العمل على

تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة: الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وللقيام بذلك، سنواصل بذل جهودنا على أساس الحوار والتشاور مع الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي.

نرحب بالخطوات الأخيرة المتخذة نحو استعادة الوحدة الفلسطينية، ونأمل أن تمهد الطريق لإجراء حوار شامل يمكن الشعب الفلسطيني من العيش جنبا إلى جنب مع الشعب الإسرائيلي في سلام وأمن وكرامة وعدالة. وسنواصل أيضا خلال الأشهر المقبلة تشجيع جميع الدول الأعضاء على دعم الجهود الجارية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمعايير الراسخة، بما في ذلك مرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي حددتها المجموعة الرباعية. وينبغي أن يتمثل هدفنا المشترك في مواصلة وتكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى بلوغ الهدف النهائي للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ١٩٦٧.

أود أن أعرض على الجمعية العامة أربعة مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة وعُممت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهي مشاريع القرارات: A/72/L.13 و A/72/L.14 و A/72/L.15 و A/72/L.16. وألاحظ أنه انعقدت مشاورات إقليمية بشأن هذه المشاريع.

تتعلق مشاريع القرارات الأربعة على التوالي بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة والبرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام، والدعوة إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. ومشاريع القرارات الثلاثة الأولى تؤكد مجددا أهمية الولايات التي أناطتها الجمعية بتلك الكيانات. واسمحوا لي أن أبرز بعض العناصر المتضمنة في مشاريع القرارات.

بالنظر إلى مرور خمسين سنة على الاحتلال الإسرائيلي والذكرى السبعين لصدور القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، فإن مشروع القرار المتعلق بتجديد ولاية اللجنة، الوارد في الوثيقة A/72/L.15، يطلب إلى لجنتنا، في جملة أمور، مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، وإلى توسيع الإطار المتعدد الأطراف من أجل تنشيط جهود السلام.

أما مشروع القرار الثاني، A/72/L.13، فيتناول تجديد ولاية شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، ويطلب إلى الأمين العام أن يزود الشعبة بالموارد اللازمة.

ومشروع القرار بالبرنامج الإعلامي الخاص التابع لشعبة الإعلام A/72/L.14، يجدد ولاية الشعبة بهدف مواصلة تشجيع وسائط الإعلام على تهيئة الظروف المواتية للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما مشروع القرار الرابع، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ والوارد في الوثيقة A/72/L.16، فيتطرق إلى خطة الجمعية العامة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٦، الذي ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية.

تأمل اللجنة، كما جرت عليه العادة في الماضي، أن تحظى مشاريع القرارات هذه بدعم قوي من لدن الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ليعرض تقرير اللجنة.

السيد غيرتسي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بوصفي نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف يشرفني أن أعرض أمام الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة، والوارد في الوثيقة A/72/35. ويشمل التقرير التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتفاصيل عمل اللجنة في الفترة بين ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وأود أن ألخص كل فرع من فروع التقرير على النحو التالي.

بعد المقدمة، يقدم الفصل الثاني استعراضا للحالة المتعلقة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة، من أجل لفت انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات التي تتطلب اهتماما عاجلا، مثل الجمود في عملية السلام والسنة العاشرة لحصار قطاع غزة والظروف المعيشية القاسية والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية الجارية واتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وعمليات القتل خارج نطاق القضاء والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية وتزايد التوترات في الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في القدس الشرقية وتزايد عمليات هدم المنازل والتشريد في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي الفصلين الثالث والرابع، يوجز التقرير الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة، ويتضمن معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال السنة.

ويبين الفصل الخامس بالتفصيل الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركتها في مناقشات مجلس الأمن وحوارها المتواصل مع أعضاء المنظمات الحكومية والبرلمانية الدولية والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل حشد الدعم للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ويتضمن الفصل أيضا معلومات عن مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة والدورات التدريبية وحلقات العمل التي عقدت في مجال بناء القدرات لموظفي حكومة دولة فلسطين، بما في ذلك في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، فضلا عن الأنشطة الأخرى الصادر بها تكليف.

ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام، عملا بالقرار ٧١/٢٢ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

ويتضمن الفصل الأخير من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة، والتي أود أن أوجزها لكم. وإذ تشير اللجنة إلى أن عام ٢٠١٧ يصادف مرور ٧٠ عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين ذواتي سيادة ومرور ٥٠ عاما على بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، فإنها تود، في جملة أمور، الإدلاء الملاحظات التالية.

أولا، تحث اللجنة بقوة المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل تحقيق حل الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ثانيا، ترحب اللجنة بوضع إطار موسع متعدد الأطراف، يضم الشركاء الإقليميين الرئيسيين، بهدف إحياء عملية السلام وإتاحة أفق سياسي ذي مصداقية من أجل التوصل إلى حل إقليمي شامل، كالذي توفره مبادرة السلام العربية.

ثالثا، تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يقدم تقاريره اللاحقة خطيا إلى المجلس عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأن يقترح سبلا ووسائل عملية لمحاسبة إسرائيل على أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وغيرها من الانتهاكات. رابعا، تقدم اللجنة خدماتها لدعم الجهود المحلية والإقليمية والدولية من أجل النهوض بعملية المصالحة بين الفلسطينيين.

خامسا، بالإشارة إلى الذكرى السنوية السبعين المقبلة لطرد الفلسطينيين من وطنهم في عام ١٩٤٨- وهي الذكرى التي يتم إحياؤها تحت اسم النكبة - تدعو اللجنة بقوة إلى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتشجع جميع الدول الأعضاء على العمل بشكل جماعي من أجل كفالة تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

سادسا، تطالب اللجنة برفع الحصار الإسرائيلي المستمر منذ ١٠ أعوام على غزة جوا وبرا وبحرا وإنهاء جميع حالات الإغلاق ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

سابعا، تهيب بالمانحين الدوليين الوفاء دون إبطاء بجميع التعهدات التي قطعوها من أجل التعجيل بتقديم المساعدة الإنسانية وعملية إعادة الإعمار.

ثامنا، تكرر اللجنة التأكيد على وجوب التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وتحث الدول والكيانات الخاصة على تجنب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق ببناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

تاسعا، تحث اللجنة الدول الأعضاء فيها والدول المراقبة والجهات الأخرى على المشاركة بنشاط في برنامجها لبناء قدرات الفلسطينيين، بما في ذلك في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومن خلال التبرعات. عاشرا، تشجع الشركاء في المجتمع المدني على تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والاعتراف الكامل بدولة فلسطين واستقلالها.

في الختام، أود أن ألتمس تأييد زملائي لمشاريع القرارات الأربعة التي اعتمدتها اللجنة بالإجماع، لكي تعتمدها الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): بقلوب ملؤها الحزن، نجتمع اليوم في الجمعية العامة في هذه المناقشة بشأن قضية فلسطين، بعد مرور ٧٠ عاما على اتخاذ الجمعية للقرار ١٨١ (د-٢) الذي ينص على تقسيم فلسطين ضد إرادة الشعب الفلسطيني وحقوقه، مما أدى إلى وقوع النكبة في عام ١٩٤٨. ولا تزال العواقب اللامتناهية المترتبة على ذلك القرار تتجلى في الظلم الذي وقع عليهم وما زالوا يشهدونه حتى يومنا هذا، إذ لا يزال الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة، ولا يزال الحل العادل والدائم والسلمي بعيد المنال. ولا يخفف من آلام هذه الذكرى السنوية قليلا سوى رسائل التضامن القوية المنقولة إلى الشعب الفلسطيني وقيادته في هذا اليوم، والتي تجسد الدعم الثابت والمبدئي من جانب البلدان في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإننا نشعر بامتنان عميق إزاء هذا الاحتفال الذي يُقام للمرة الأربعين باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

فتلك التأكيدات على التضامن والدعم تعزز قدرتنا على الصمود وعزيمتنا، حتى في ظل تلاشي الآمال والتحديات الهائلة التي لا نزال نواجهها، ومرور ١٠٠ سنة على صدور وعد بلفور، ومرور ٧٠ عاما على النكبة، ومرور ٥٠ عاما منذ بداية الاحتلال العسكري الإسرائيلي لما تبقى من فلسطين، وما ترتب على ذلك من آثار هائلة على شعبنا وعلى المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت الذي نواجه فيه خيبة الأمل والدمار المستمرين، فقد ساعد هذا الدعم والتضامن على تعزيز قناعتنا فيما يتعلق بالقانون الدولي وسلطة وقدرة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل على التمسك بالقانون والاضطلاع بمسؤولياتهم من أجل ضمان إعمال حقوقنا غير القابلة للتصرف وإيجاد حل سلمي لهذه المسألة، المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة، في نهاية المطاف.

نحن نؤمن إيمانا راسخا بالقانون الدولي وبحتمية تحقيق العدالة. وبخلاف كذلك، كيف يمكننا أن نقف أمام الجمعية العامة، سنة بعد سنة، لا سيما في هذه الذكرى المأساوية؟ وفي الحقيقة، فإن هذه القناعة، بالاقتران بالالتزام الثابت بالحل السلمي والوسائل غير العنيفة لتحقيق ذلك، تظل في صميم

قراراتنا، وتناشد المجتمع الدولي. ومن اللافت للنظر أن هذين الاقتناع والالتزام صمدا أمام العديد من الأزمات والنكسات وتدهور الأوضاع لأن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ما برحت تدوس بالأقدام على القانون، وتكثف احتلالها الأجنبي لأراضينا وتقمع أبناء شعبنا، وترفض السلام.

لقد برهنت فلسطين على احترامها لقرارات الأمم المتحدة، وتعاونت القيادة الفلسطينية مع كل مبادرة سلام على مدى أكثر من عقدين، ودخلت في المفاوضات بحسن نية خلال كل مراحل عملية السلام. أما إسرائيل، من الجهة الأخرى، فقد عملت على تقويض، بل أحيانا تخريب جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل عادل سعت إليه هذه الجمعية ومجلس الأمن منذ عقود، حيث كانت مؤخرا الذكرى السنوية الخمسين لقراره ٢٤٢ (١٩٦٧)، وفي آخر قرار له – القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) – أكّد من جديد وبكل وضوح مرجعيات ومعايير هذا الحل استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي رسمتها المجموعة الرباعية.

في المناقشة التي أجرتها الجمعية في العام الماضي بشأن هذه المسألة (انظر A/71/PV.49)، أعربتُ عن أملنا في أن نكون قد حققنا الآن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بحيث يمكننا أن نجتمع في هذه القاعة لنحتفل أخيرا باستقلال دولة فلسطين، والوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني وحريته، وإقامة السلام الحقيقي والأمن والتعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وبدلا من ذلك، يجب علينا مرة أخرى أن نواجه ازدراء إسرائيل المتعمد لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة، وتوافق الآراء الدولي في هذا الصدد.

إن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بدلا من أن تمكن من إحراز تقدم نحو إيجاد حل عادل وسلمي، تقوم وبصورة متعمدة بعرقلة الجهود مما يبعدنا أكثر من تحقيق هذا الهدف. لقد تجاهلت بشكل سافر المطالب الموجهة إليها للكف عن سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومضت من دون توقف في أنشطتها الاستيطانية وتدميرها المنهجي للحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتجاهلت كذلك النداءات الموجهة إليها لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، والعمل على إنهاء الاحتلال، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

إن الحكومة الإسرائيلية لا تنتهك ذلك القرار فحسب، بل تتبجح بالفعل بذلك، وتعلن مرارا وتكرارا عن نواياها غير القانونية ونشر جرائمها – حتى جرائم الحرب – من دون خجل، مع الاستهزاء بالمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، واستغلال الإفلات من العقاب الممنوح لها في غياب تدابير المساءلة الجادة.

لذلك نشهد مرة أخرى في عام ٢٠١٧ قيام إسرائيل بمضاعفة أنشطتها الاستيطانية أربع مرات بكل مظاهرها التي تجلت في جميع أنحاء الضفة الغربية، لا سيما في القدس الشرقية وحولها وفي غور الأردن. إنها مصرة على الاستمرار في سرقة الأراضي الفلسطينية؛ وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية ومحاولات النقل القسري لمجتمعات فلسطينية بأكملها، وقمع السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، بما في ذلك من خلال القوة العسكرية. إنها تتسبب في قتل وإصابة المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتواصل اعتقال واحتجاز وسجن وإساءة معاملة وتعذيب الآلاف من المدنيين، وفرض قيود صارمة على الحركة والعبور وغيرها من الحريات والحقوق، بما في ذلك الحق في التعليم والرعاية الصحية والعبادة والتنمية والمياه.

غير أن أقبح وجه لهذه القيود يتمثل في الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل منذ ١٠ سنوات على قطاع غزة، حيث يعاني مليونا فلسطيني من العقاب الجماعي والمعاملة غير

الإنسانية والحرمان والعزلة، ويرغمون على تحمل أزمة إنسانية أليمة حيث من المتوقع أن تصبح غزة مكانا غير صالح لسكن البشر بحلول عام ٢٠٢٠ – لكن هذا الأمر يبدو أقرب من ذلك، كما يتبين من التقارير المزعجة الصادرة عن فريق الأمم المتحدة القُطري.

وفي الوقت نفسه، تستمر أعمال العنف والإرهاب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، وتزداد كذلك الاستفزازات والتحريض والتصريحات التي تلهب المشاعر ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، بحيث يعزز أحدهما الآخر. كما تتواصل الاستفزازات ضد الأماكن المقدسة، خاصة في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما في الحرم الشريف، حيث شهدناها مرة أخرى هذا الصيف الأعمال الإسرائيلية التي عرّضت للخطر مرارا وتكرارا الوضع الراهن الذي ظل قائما طوال عقود. ومن شأن هذه الأعمال أن تهدد على نحو تام بزعزعة الحالة المتوترة أصلا، ويحتمل أن تكون لها آثار بعيدة المدى، بما في ذلك إشعال صراع ديني.

علاوة على ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية، التي يقودها رئيس الوزراء الإسرائيلي أكثر أعضاء حكومة إئتلافه تطرفا، تعمل بصورة حثيثة وبمساعدة وتحريض من نظام العدالة الإسرائيلي، على تعزيز القوانين التمييزية والسياسات العنصرية واللاإنسانية التي تزيد من ازدراء وإهانة الشعب الفلسطيني، بدلا من الاعتراف بحقوقه في الوجود والتحرر. فهي ماضية من دون هوادة في سنّ التشريعات لضم الأراضي، مما يزيد في ترسيخ هذا الاحتلال القائم منذ نصف قرن وتيسير مخططات إسرائيل للحصول على المزيد من الأراضي بالقوة، بدلا من إنهاء هذه الأعمال غير المشروعة. وفي الحقيقة أن إسرائيل تنتهك بشكل خطير جميع، وليس فقط بعض التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، كما يتضح من أعمالها غير القانونية وسياساتها وإجراءاتها المدمرة في فلسطين المحتلة.

إنّ الخسائر البشرية الناجمة عن هذا الحرمان المستمر والاحتلال العسكري والاستعمار لا تحصى. وبالمثل، يترك هذا الاحتلال آثارا لا حصر لها على سلامة ومصداقية القانون الدولي. فقد تجاوز الاحتلال منذ أمد بعيد العتبة القانونية وألحق أضرارا هائلة بسيادة القانون والتصورات السائدة عن العدالة، ليس في منطقتنا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

في ذلك الصدد، نود أن نشير إلى التقرير الأخير لمجلس حقوق الإنسان، المعنون ”تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧“ (انظر A/HRC/34/70)، والنتائج المقنعة بشأن القوانين السارية، والفتاوى ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، والتزامات دولة الاحتلال، وكذلك الدول، في هذه الحالة.

ويجسد التقرير عدم مشروعية هذا الاحتلال الحربي المطول لأنه ممعنٌ في انتهاك القواعد القانونية الأساسية للاحتلال. ويتطلب هذا التقرير الحسن التوقيت، متابعة جادة إذ تستمر إسرائيل في انتهاك القانون الدولي والميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعوق التوصل إلى حل سلمي وفقا لتوافق الآراء الدولي.

إن كل دولة ممثلة هنا في هذه الجمعية لديها السلطة للمساعدة في جعل منعطف التاريخ يتجه نحو تحقيق الحرية والعدالة والسلام. ويقع على عاتق كل دولة التزام سياسي وقانوني وأخلاقي باستخدام تلك السلطة. ويعرب الكثيرون عن أسفهم لاستمرار استعمار دولة فلسطين، وحرمان الشعب الفلسطيني مما من حقوق الإنسان لديه، وتبديد حل الدولتين وآفاق السلام، ويتساءلون في كثير من الأحيان عما يمكنهم القيام به. ونحن نعتقد أنه يمكن، بل ينبغي، لكل دولة، أن تفعل ما يلي – من بين أمور أخرى – لتصحيح هذا الوضع الجائر والإسهام في تسويته سلميا.

أولا، يمكن لكل دولة، بل وينبغي لها، أن تتمسك بالقانون الدولي من حيث انطباقه على قضية فلسطين، بما في ذلك من خلال دعم القرارات ذات الصلة في المحافل الدولية والإقليمية، ولا سيما في الأمم المتحدة، ومن خلال حشد الإرادة السياسية اللازمة من أجل التنفيذ الفعلي لتلك القرارات.

ثانيا، ينبغي للدول أن تؤكد دعمها للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك من خلال اعتماد مواقف رئيسية فيما يتعلق بفلسطين في الأمم المتحدة وغيرها من الأطر الدولية والإقليمية. وينبغي لها أن تعترف بدولة فلسطين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار ذلك استثمارا في السلام، وينبغي أن توفر الدعم البشري والإنمائي والاقتصادي والمالي والتقني من أجل ضمان تعزيز مؤسسات الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني وقابليتها للاستمرار. كما ينبغي لها تقديم الدعم من أجل رفاه اللاجئين الفلسطينيين وكرامتهم من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بانتظار التوصل إلى حل عادل لمحنتهم وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣).

ثالثا، ينبغي أن تكفل الدول أنها ليست بأي حال من الأحوال متواطئة مع إسرائيل في إجراءاتها غير القانونية، بما في ذلك من خلال عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن السياسات والإجراءات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك بسبب المستوطنات والجدار. وينبغي للدول ألا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع غير القانوني، وينبغي أن تميز بين إقليم السلطة القائمة بالاحتلال والأرض المحتلة.

رابعا، ينبغي للدول أن تضمن المساءلة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير عملية لتنفيذ أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي لها أن تضمن احترام الميثاق والالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني بوصفها أطرافا متعاقدة سامية في اتفاقيات جنيف. وينبغي للدول أن توفر الدعم لتفعيل آليات المساءلة الدولية، كما ينبغي أن تسن تلك مقررات وتوصيات تلك الآليات؛ وأن تربط العلاقات الثنائية مع إسرائيل بالتزامها بالقانون الدولي والنهوض بالسلام؛ وأن تتخذ تدابير ترمي إلى تحميل الحكومة الإسرائيلية والمنظمات الإسرائيلية والأفراد المسؤولية عن أفعالهم على المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية.

وينبغي لهذه الجهود، إلى جانب صمود الشعب الفلسطيني في الميدان، والدور النشط الذي تضطلع به الأمم المتحدة ودور المجتمع المدني، أن تقودنا في نهاية المطاف إلى اليوم حيث يمكننا أن وقف إحياء ذكرى هذه المأساة، وبدلا من ذلك بدء بناء السلام من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استقرارا وازدهارا وأمانا للأجيال القادمة – ويمثل هذا بالنسبة للمجتمع الدولي استثمارا أفضل بكثير من استمرار هذا النزاع.

إنها معادلة بسيطة. فالاحتلال سيستمر ما دامت فوائده تفوق تكلفته. إن استمرار إسرائيل في تجاهل القانون والأمم المتحدة ما كان ليتحقق لولا الإفلات من العقاب الذي تم منحه لها لفترة طويلة. وقد تجلى ذلك الازدراء في أقوى صوره في رد إسرائيل الصارخ على قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يوفر بوصلة واضح نحو السلام. ولكن إسرائيل مع ذلك تستمر في انتهاكه بصورة منهجية – مثل جميع القرارات السابقة – دون عواقب. وهذا يجب أن يتغير. ولا يمكن الاستمرار في معاملة إسرائيل كعضو في مجتمع دولي ملتزم بالقانون، بينما تدوس على القانون. إن السعي الحقيقي إلى المساءلة يمكن أن يغير ذلك.

وتتمثل المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في تصحيح هذا الظلم وتعزيز إيجاد حل عادل قائم على القانون الدولي، وبالتالي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر متحيزا أو نهجا أحادي الجانب في هذا النزاع. وهذا ليس

المشكلة كما تزعم زورا إسرائيل وأولئك الذين يحاولون تبرئتها من الجرائم. إن المشكلة الحقيقية تكمن في أنه على الرغم من وضوح المواقف الدولية وقوتها، لا تزال المساءلة متأخرة في أفضل الأحوال وغائبة في أسوئها. ولا تزال المعايير المزدوجة موجودة، وتتواصل مكافأة إسرائيل بدلا من معاقبتها على سلوكها غير القانوني. ويجب وضع حد لذلك، ويلزم اتخاذ إجراءات فورية من جانب الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء.

وفي هذا الصدد، نجدد تقديرنا لجميع الأعضاء والمراقبين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لالتزامهم بالتمسك بالقانون والالتزامات تجاه قضية فلسطين ودعم إعمال حقوق الشعب الفلسطيني والتطلعات الوطنية المشروعة في العيش في حرية وكرامة واستقرار في وطنه، والمشاركة بشكل إيجابي في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفي سلام وأمن دائمين.

والجهود التي تبذلها اللجنة متفقة تماما مع القرارات ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة، وسائر قواعد القانون الدولي ومبادئه. إننا نحث الدول الأعضاء على التعاون مع اللجنة في عملها من أجل تحقيق تلك الأهداف العاجلة.

ونشكر السفير فودي سيك، ممثل السنغال، رئيس اللجنة، على قيادته، ونشكر السنغال على الاضطلاع بهذا الدور الهام على مر السنين. ونشكر السفير سيك على عرضه مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند. كما نشكر المقرر ونائب الرئيس السفير نيفيل ملفين غيرتزي، ممثل ناميبيا على عرضه التقرير السنوي للجنة (A/72/35). ونشكر جميع أعضاء المكتب الآخرين – أفغانستان وكوبا وإندونيسيا وناميبيا ونيكاراغوا – وكذلك جميع أعضاء اللجنة والمراقبين على دعمهم المبدئي.

كما نجدد تقديرنا لشعبة حقوق الفلسطينيين ولإدارة شؤون الإعلام على برنامج الإعلام الخاص بشأن فلسطين وعلى جهودهما ودعمهما للجنة. كما نعرب عن شكرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/72/368) وعلى قيادته للجهود واسعة النطاق التي تبذلها الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين.

ونكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به ممثله الخاص والمنسق الخاص للأمم المتحدة، نيكولاي ملادينوف، وفريقه، وللجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة العديدة التي تساعد الشعب الفلسطيني: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام؛

وبفضل الدعم السخي من الدول والمنظمات والشركاء من جميع أنحاء العالم، ساعد ذلك الدعم الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والإنمائي والأخلاقي على بقاء الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، طوال عقود من الصراع، ويظل ذلك الدعم حاسم الأهمية حتى التوصل إلى حل عادل.

إن الشعب الفلسطيني لن يختفي ولن يستسلم لمصير بائس. وقد ساند الفلسطينيون بفخر الكثيرين في هذه القاعة في كفاحهم من أجل الاستقلال والحرية، وهم ممتنون لاستمرار الآخرين في الوقوف إلى جانبهم اليوم. وهم يريدون السلام ومستعدون لإحلال السلام، ولكن لا يمكن أن يتعايش السلام مع الظلم والاحتلال والاستعمار والفصل العنصري. لقد قرر الشعب الفلسطيني أن يحترم القانون حتى حينما لا يوفر القانون

الحماية له ولا يحاسب مرتكبي الجرائم ضده. وقد تغلب هذا الشعب على اليأس رغم كل الصعاب، المرة تلو الأخرى، مع الحفاظ على إنسانيته وتسامحه. وبالرغم من هذه المحنة، ما زال يؤمن بأن الحرية والعدالة أمر ضروري وأنه يمكن إحلال السلام. وهو ما ينبغي أن يؤمن به أيضا جميع الحاضرين هنا اليوم. فلنعمل معا على جعل ذلك حقيقة واقعة.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تختار بلدان العالم يوميا في الأمم المتحدة بين خيارات – بل خيارات صعبة. وفي كل قرار نتخذه وكل صوت ندلي به، فإننا نختار بين الحرب والسلام وبين التقدم والتدهور وبين الأمل واليأس.

وسواء كنا نقصد ذلك أم لا، فإن خياراتنا سواء كانت للأفضل أو للأسوأ ستؤثر على عدد لا يحصى من الأرواح. واليوم، اختارت الأمم المتحدة. لقد اختارت دول العالم الممثلة في هذه القاعة مرة أخرى مناقشة ما يسمى بقضية فلسطين. واليوم، ومع عودة الممثلين إلى نفس هذه المقاعد داخل هذا المحفل نفسه، فإنهم سيتناوبون على استهداف إسرائيل. وسيصوتون على مشاريع قرارات جوفاء ضد إسرائيل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في هذا اليوم تحديدا – وهو يوم ينبغي للعالم الاحتفال به – سيحاولون عزل إسرائيل مرة أخرى.

إن تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يمثل لحظة حاسمة للاختيار. إنه الذكرى السنوية لتصويت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ الذي حدد مصير شعبين. وبالنسبة لأحد هذين الشعبين، فإن تلك كانت لحظة حولت حلما قديما بتقرير المصير إلى معجزة من واقع الحياة. وبالنسبة للشعب الآخر، فقد أثارت نتيجة التصويت كراهية عدوانية ودائمة.

وفي قاعة الجمعية العامة في عام ١٩٤٧، التي أصبحت الآن القاعة الرئيسية لمتحف كوينز، هرع الممثلون الصهيونيون من دبلوماسي إلى آخر. وشرحنا قضيتنا لكل واحد تلو الآخر. وفسرنا الأهمية البالغة للقرار ١٨١ (د-٢) بالنسبة للشعب اليهودي، ولماذا كان اتخاذ القرار الذي يدعو إلى قيام دولة يهودية في وطن اليهود غير قابل للتفاوض. ومع بدء التصويت، تجمع اليهود في جميع أنحاء العالم حول أجهزة الراديو للاستماع إلى عملية فرز الأصوات. ويذكر أحد شهود العيان أن عملية التصويت التي لم تدم سوى ثلاث دقائق بدت طويلة كسنوات النفي اليهودي. وفي ذلك اليوم من عام ١٩٤٧، اختارت الأمم المتحدة الخيار الصحيح – خيار تصحيح خطأ تاريخي، وهو خيار رحب بقيام دولة يهودية على أرض إسرائيل، وخيار منح إسرائيل منبرا جديدا وفرصة جديدة للقيام بأفضل الأعمال. وفي اليوم نفسه، كان أمام اليهود والعرب الفرصة لبناء مجتمعات ناجحة ومزدهرة. وقال اليهود نعم، ولكن العرب قالوا لا.

وعلى الرغم من كل ما عانيناه والدعوات إلى محو إسرائيل من على الخريطة، اختارت إسرائيل طريق الازدهار والسلام. وعلى مدى الـ ٧٠ عاما الماضية، اختار بلدنا الصغير البالغ تعداده ٨ ملايين نسمة فقط أن يحلم أحلاما كبيرة. وعملنا على مساعدة الآخرين وسعينا دائما إلى إصلاح العالم. ولكن بالنسبة للفلسطينيين، كان الأمر عكس ذلك تماما. وأتمنى لو لم يكن الأمر كذلك. كنت أتمنى أن أقف هنا اليوم وأؤكد للجمعية أن القيادة الفلسطينية تريد الازدهار والسلام، ولكن منذ ذلك التصويت الحاسم في عام ١٩٤٧ لم يقم الفلسطينيون بشيء سوى محاولة إلحاق الضرر بإسرائيل.

إن الفلسطينيين لا يعادون إسرائيل بسبب الحدود أو الحكومات. بل يعادون إسرائيل بسبب هويتنا. فلم يقبل الفلسطينيون يوما بوجود دولة يهودية في الأراضي المقدسة، ولا يقبلون بذلك اليوم. ومن خلال كل كذبة تنشرها ومن خلال كل شخص تنهي حياته، تلقي القيادة الفلسطينية دائما باللوم في الوضع علينا – على إسرائيل – ولكن القيادة الفلسطينية لم تحاول قط ولو لمرة واحدة حتى تحسين حياة الشعب الفلسطيني. ويحرض القادة الفلسطينيون الشباب الصغار

من أبناء شعبهم على ارتكاب هجمات إرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين. ويستغلون المعونات الدولية من أجل بناء نصب تذكارية للإرهابيين المدانين. ويسيئون استخدام هذه الأموال لدفع رواتب شهرية للإرهابيين وأسرهم مقابل قتل الإسرائيليين. وتبدأ هذه الرواتب عند ٣٠٠٠ دولار وهي قابلة للزيادة. غير أن هذا ليس كل شيء. فالفلسطينيون يمتلكون الجرأة للكذب بشأن ذلك.

وعلى الرغم من أنهم يقولون – وقد استمعت الجمعية العامة لذلك للتو – إنهم يريدون السلام وأن السلام كان سيتحقق لولا إسرائيل، فإنهم يتبنون الإرهاب في الواقع. وهم الذين يختارون القتل. وأنا أقترح ما يلي على الفلسطينيين. مقابل كل ١ ٠٠٠ دولار يقررون إنفاقها على الإرهابيين وأسرهم، ماذا يحدث لو أنفقوا تلك الأموال على شركة فلسطينية صغيرة للتكنولوجيا المتقدمة؟ ماذا لو قاموا برعاية طالب فلسطيني ليدرس بدلا من أن يقتل؟ ماذا لو أقاموا مراكز ثقافية بدلا من النصب التذكارية للإرهابيين، وماذا لو استخدموا جميع تلك الأموال التي يحصلون عليها من البلدان الأخرى في التنمية بدلا من التدمير؟

والفلسطينيون يفاضلون بين تلك الخيارات يوميا. وأمامهم الفرصة لتغيير مسار خياراتهم نحو التقدم والسلام والرخاء، أو بإمكانهم مواصلة السير على طريق الخراب واليأس. وللأسف، لقد اختاروا الخيار الأخير. وخلال المدة من ١٩٤٧ إلى ٢٠١٧، رفض الفلسطينيون كل فرصة لتحقيق السلام. وسأعطي مثالاً على ذلك.

في عام ٢٠٠٥، كان بإمكان الفلسطينيين مرة أخرى الأخذ بالخيار الصحيح. فقد سنحت لهم الفرصة عندما انسحبت إسرائيل بصورة انفرادية من قطاع غزة. لقد انسحبنا وأتحنا الفرصة للفلسطينيين لتقرير المصير في غزة. وبالنسبة للذين لا يعرفون ذلك، فإن غزة تقع على البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن تكون الوجهة التالية لمنتجع ساحلي في الشرق الأوسط، وهو مكان جميل. وبالمقابل لا توجد مستوطنات ولا احتلال في غزة بعد ١٢ عاما من انسحاب إسرائيل التام منها. بعد ١٢ عاما من انسحاب إسرائيل، أصبحت غزة ملاذا للإرهاب.

لا يمكن الإنحاء باللائمة على الأوروبيين أو الأمريكيين أو العرب أو الإسرائيليين عن الحالة الراهنة في غزة. لقد كان ذلك أذى الحقوه بأنفسهم. فما دامت حماس تستخدم الفلسطينيين الأبرياء كدروع بشرية وتحرمهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية، ستظل غزة سجنا بفعل قادتها الوحشيين. ولايزال إرهابيو حماس يحاولون تدمير مدننا. وعندما تصل مواد البناء إلى غزة، لا تستخدم في بناء المدارس والمساكن. وبدلا من ذلك، تستخدمها حماس في تشييد البنى التحتية الإرهابية. فلا تزال أنفاق حماس الإرهابية تُكتشف تحت مرافق الأمم المتحدة، وتحت المدارس والمستشفيات والمساجد، وتُستعمل هذه الأنفاق لغرض واحد وهو: اختطاف وقتل الإسرائيليين.

لقد اختارت حماس ألاّ تقبل بتاتا حقنا في الوجود. غير أنّ السلطة الفلسطينية اختارت ذلك أيضا. وآخر اختياراتها السيئة، هي أنها قالت نعم في نهاية المطاف. وأخيرا اختارت التفاوض بل وقعت اتفاقا – ليس مع إسرائيل. فالسلطة الفلسطينية، قالت أخيرا نعم للعمل مع حماس. إنه الاختيار الوحيد الذي لم تقل فيه كلاّ. فكبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، لم يتردد عندما قال ”حماس ليست ولن تكون أبدا منظمة إرهابية بالنسبة لنا“. وهذا صحيح. إن حماس منظمة إرهابية ومعترف بذلك دوليا، ولكن في نظر القيادة الفلسطينية، هي العكس تماما.

هذا هو موقفنا اليوم في عام ٢٠١٧. فبعد مرور سبعين عاما على تلك اللحظة الحاسمة في التاريخ، ذلك الاختيار الحاسم بين التقدم أو التراجع، لا يوجد للأسف لدينا أي شريك في السلام. لا تستطيع إسرائيل التفاوض إلا مع شريك يلقي أسلحته ويحترم حقنا في الوجود. والشيء الوحيد الذي ينبغي ألا يكون قائما وليس له الحق في الوجود هو السؤال المتعلق ببقاء

إسرائيل. فالشيء الذي لا يدركه الفلسطينيون هو أنه عندما يحاولون إلحاق الأذى بنا فهم فعلا يؤذون أنفسهم. وبينما نكتشف الحلول لإنقاذ الأرواح، فهم يوجهون أبناء شعبهم لإزهاق الأرواح. وفي الوقت الذي ننطلق فيه نحو المستقبل، يدفعون بشعبهم إلى الماضي. فلو لجأ الفلسطينيون إلى الخيار السليم وقالوا نعم بكل بساطة، لتمكّنا حينئذ من العمل سويا. ولكان بوسعنا أن نكون شركاء في أحلامنا الكبيرة. ولكان بوسعنا تحقيق الازدهار والسلام.

ومع ذلك، إسرائيل لا تفقد الأمل. وما زلنا على استعداد للتفاوض وعلى أهبة الاستعداد للتوصل إلى حل. وبينما نحن ننتظر تلك اللحظة، لن تضيع إسرائيل الوقت. لقد اخترنا طريق الازدهار والسلام. وأقمنا ديمقراطية نابضة بالحياة يتمتع بها جميع مواطنينا – اليهود والمسلمين والدروز والمسيحيين – متساوين في الحقوق وحماية القانون. وبفضل العين الساهرة لإسرائيل ينعم شعبنا بالحرية. وقلوبنا وعقولنا مفتوحة تحت قيادة إسرائيل. إننا نسعى إلى السلام ونحلم أحلاما كبيرة. فمع مرور كل يوم، تختار إسرائيل تمكين المزيد من الناس وإنقاذ المزيد من الأرواح والبناء من أجل المستقبل. إن ديمقراطيتنا مستقرة واقتصادنا آخذ في النمو. وكل ثماني ساعات – عندما ننتهي من هذه المناقشة – نبدأ عملا جديدا. وفي كل فرصة ممكنة، نتشاطر ما تعلمناه مع الدول الزميلة. وهناك عمل يتعين القيام به. ولا يسعنا إلاّ أن نمضي قدما.

لن يتسنى للفلسطينيين تحسين أنفسهم بالعمل على تردي أوضاعنا. لقد آن لهم الأوان لكي يحسنوا الخيار. ففي نهاية المطاف، تختار إسرائيل دائما الرخاء. وفي نهاية المطاف، تختار إسرائيل دائما الشراكة. وفي نهاية المطاف، تختار إسرائيل دائما السلام.

السيد البناي (الكويت): نناقش اليوم مثل كل عام ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبعد سبعين عاما على اتخاذ القرار (د–٢) القضية الفلسطينية مجددا، ودعم بلادي لهذا البند يعتبر منهاجا ثابتا وركيزة أساسية من ركائز وسياسات دولة الكويت الخارجية تتجلى مواقفنا الدائمة حياله عاما تلو الآخر بالوقوف جنبا إلى جنب لرفع المعاناة الواقعة على الشعب الفلسطيني الشقيق، ونيله كامل حرياته وأبسط سُبل العيش الكريم، في ظل ما يعانيه من اغتصاب الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وانتهاكات صارخة وجسيمة للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن القضية الفلسطينية تشبعت بقرارات أممية ودولية مضامينها نصيره للشعب الفلسطيني وتطلعاته المستقبلية، وللأسف بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي، تشكلت عوائق عدة حالت دون تحقيق أي تقدم ملوس منذ بدء احتلال عام ١٩٦٧، أي ما يقارب الخمسين عاما. فبعد مرور نصف قرن على الممارسات الإسرائيلية المنافية لجميع المعايير الدولية والإنسانية والأخلاقية، وتعاقب جيلين من فئة الشباب الفلسطيني الذي لطالما حلموا بكسر قيود الاحتلال وتحرير بلدهم والعيش بحرية، تتجدد سياسة الهمجية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإحداث تغيير ديمغرافي في الطبيعة السكانية للأراضي الفلسطينية، عن طريق التهجير القسري، ومصادرة الأراضي والممتلكات، والشروع بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، بل تمادت تلك السلطات متجاهلة جميع الأعراف الدولية وتعدت على الحرم القدسي الشريف كمحاولة جديدة لتغيير الوضع التاريخي القائم وحرمان المسلمين من ممارسة حقوقهم الشرعية وطقوسهم الدينية.

تؤيد دولة الكويت جميع الجهود والمساعي التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، حل يرتكز على مبادرة السلام العربية، وقواعد القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية. ونرحب في هذا السياق بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام،

وخروج هذا المؤتمر بآلية دولية متعددة الأطراف تمهد السبيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

ومن ثم إنهاء كامل الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وفق أطر محددة للاتفاق والتنفيذ بما يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ويجب أن نعي تماما بأن ممارسات وسياسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ومن أبرزها الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة والحصار المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٧ ووضع قيود صارمة على حركة الأشخاص والبضائع والاستيلاء على الأراضي، جميعها سياسات تهدف بالدرجة الأولى إلى تقويض فرص التوصل إلى حل الدولتين. واستمرار الاحتلال وتكريس الانتهاكات الإسرائيلية. كما نؤكد على ضرورة تطبيق ما نص عليه قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يدين كافة الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى التوسع في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وتشريد الفلسطينيين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوير (فنلندا).

ومن منطلق ما تقدم، نود التأكيد على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت من القضية الفلسطينية. والذي يحظى بأولوية مطابقة لغالبية أولويات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وهو أن القضية الفلسطينية قضية شعب أعزل ما زال يعاني الاحتلال وحرمان من أبسط حقوق العيش، حياة حرة وكريمة. واسمحوا لي قبل أن أختتم كلمتي اليوم بأن ألخص موقفنا بالآتي.

أولا، تقديم تحية خالصة لصمود ونضال الشعب الفلسطيني. والتأكيد على التزامنا الثابت بدعمه ومساندته لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة وبإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية. وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفقا للنظم والقوانين الدولية.

ثانيا، استنكار استمرار الحصار غير القانوني واللإنساني على مدينة غزة والذي يشكل انتهاكا آخر من قبل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ونطالب بالعمل على إنهائه فورا.

ثالثا، مطالبة المجتمع الدولي، عبر أجهزة الأمم المتحدة، وبشكل خاص مجلس الأمن، على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية ووضع حد فوريا ينهي الاحتلال بأسرع آلية ممكنة.

رابعا، نجدد دعوتنا لكافة الأطراف، وبخاصة الأطراف الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى تكثيف جهود الضغط على إسرائيل لحثها على قبول قرارات الشرعية الدولية والالتزام بها. ونؤكد هنا على مسؤولية الأمم المتحدة المستمرة بكافة أجهزتها تجاه القضية الفلسطينية إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لجميع المسائل المرتبطة بها، بما في ذلك قضية اللاجئين.

أناشدكم اليوم ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كأعضاء للجمعية العامة في الأمم المتحدة – كما أناشد مجلس الأمن – للوقوف أمام مسؤولياتنا جميعا لنصرة الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة إحقاقا للحق ووفاء منا لواجباتنا تجاه الشعوب، التي لطالما انتظرت من منظمة الأمم المتحدة إنجازا بحق القضية الفلسطينية الأزلية. والعمل سويا لإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإجبارها على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة للوصول إلى سلام دائم وعادل لحل الدولتين. وما يترتب عليه من آثار إيجابية تعزز أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

السيد بلخير (ليبيا): إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أزمة تجاوزت البعد الوطني لدولة فلسطين التاريخية وتجاوزت البعد الإقليمي المتآخم مع دولة فلسطين. وأصبحت أزمة مرتبطة بتاريخ الأمم المتحدة. كمنظمة دولية يفترض بها أن تقوم على إحقاق الحق والانحياز إلى الشعوب المضطهدة وإنهاء الاحتلال وحفظ السلم والأمن الدوليين. لكن ماذا قدمت الأمم المتحدة بشكل فعلي للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة والتي تشد بعدالتها كل تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والضمير العالمي.

فكم من قرار صدر عن هيئتنا الموقرة حول القضية الفلسطينية؟ وكم مرة ضربت قوة الاحتلال الإسرائيلي هذه القرارات عرض الحائط؟ والمضحك المبكي في الموضوع أن هذه المنظمة هي من أنشأت واعترفت بما يسمى بدولة إسرائيل وشرعنت احتلال جائر بموجب وعد فاجر من دولة لا تملك أصلا ما وعدت به. وفي ذات الوقت، أي منظمة الأمم المتحدة، قد غص أرشيفها بقرارات تندد وتطلب من الدولة التي أنشأتها أن تنهي احتلالها.

اليوم بعد خمسين سنة من هذا الاحتلال الغاشم للأراضي الفلسطينية، صار لزاما على المجتمع الدولي في هذه المنظمة أن يشعر بمسؤوليته التاريخية والأخلاقية وأن يواجه الواقع وأن يعترف بأن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لن تنهي الاحتلال. حتى بعد أن ضغط المجتمع الدولي على العالم العربي وإقناعه بالتخلي عن الحق التاريخي لدولة فلسطين والقبول بكل المبادرات الدولية. بل وساهم العرب في إثبات حسن النية وقدموا مبادرة السلام العربية التي تقوم على القرارات الدولية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. إلا أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم ولن تستجيب.

ويجب أن تصل منظمة الأمم المتحدة إلى هذه الحقيقة وتتعامل مع الواقع كما هو من منطلق إن إسرائيل لن تعيد النظر في سياساتها. فبدلا من استدامة الأزمة إلى خمسين سنة أخرى، خاصة وأننا نرى أن سياسات إسرائيل تمعن وتكرس الاحتلال وتمارس سياسة التسويف والمماطلة المصحوبة بسياسات تهويدية مستمرة والتي لن تؤدي في النهاية إلا إلى انفجار الأمر وخروجه عن السيطرة ذات يوم ولا أحد يعلم مدى تأثيره على المنطقة والعالم.

إن القوة القائمة بالاحتلال من خلال سياسات البطش والإفراط في العنف. بل وإدخال عنصر جديد في الصراع، وهي الفرد المستوطن الذي يسلح ويستفز أصحاب الأرض الحقيقيين من الفلسطينيين. بعيدا عن قوات جيش الاحتلال لتقديم الصراع على أنه صراع بين مدنيين من قوميات وأديان مختلفة. تزيد الأمور تفاقما في المنطقة. والكيان الإسرائيلي يدرك جيدا أن اللعب بهذه الأوراق لن ينجو منه أحد.

لقد آن الأوان أن يتحرك الضمير العالمي، إن كان جادا في إنهاء أسوأ وأعنف احتلال عرفته البشرية.

وذلك من خلال سياسات رادعة حقيقية تصل إلى تجميد عضوية هذا الكيان في هذه المنظمة وإلى فرض حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين الذين ضاقت بهم السُبل وتقلصت أمامهم الخيارات حتى استوت عندهم نظرية البقاء أو الفناء. فنحن مسؤولون جميعا أمام التاريخ والأجيال المقبلة عن هذا الاحتلال الذي لن ينتهي ولن يتوقف حتى يمتلك كل الأراضي الفلسطينية، إن لم يجد رادعا. بل وحتى باقي الأراضي العربية، ونذكر هنا ما قالته قبل يومين ما تسمى بوزيرة المساواة الاجتماعية الإسرائيلية، جيلا جملئيلولو، واقتبس ”إن أفضل مكان للفلسطينيين ليقيموا فيه دولتهم هو سيناء“. وهذا التصريح الخطير، مهما تم تبريره هو ما يخالج الفكر السياسي الإسرائيلي العام، انطلاقا من فلسلفة دينية تنص على أرض الميعاد لشعب مختار. وهذا ما يفسر تمسك إسرائيل باحتلال الجولان السوري المحتل لأنها خطوة أخرى لتحقيق الحلم الإسرائيلي الأسطوري،

فهل سيكتفي المجتمع الدولي بحث إسرائيل ومداهنتها إلى أن نرى بعد خمسين سنة توسع احتلالها؟

إن سياسات إسرائيل غير القانونية وغير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، مستمرة بلا هوادة، ولن أقدم أمثلة وإحصاءات تثبتها تقارير الأمين العام نفسه وسائر لجان الأمم المتحدة، لأننا سئمنا من إحصائها. غير أنه إلى أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقه في إقامة دولته الحرة المستقلة على التراب الفلسطيني، يجب على الأمم المتحدة دعم المصالحة الفلسطينية — الفلسطينية، وتوفير ما يمكن من جوانب الدعم للسلطة الفلسطينية لكي تضطلع بمسؤولياتها لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن الفلسطيني. كذلك على المجتمع الدولي الاستمرار في ممارسة الضغط الدولي على إسرائيل لكي تقبل بمبادرة السلام العربية، وإيجاد حل عادل للاجئين وفقا لقرارات مجلس الأمن، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي العربية الفلسطينية والتي آخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والاعتراف بفلسطين دولة ذات سيادة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق المسؤولية، وليس من منطلق الحياد لأننا كلنا بوصفنا منظمة دولية أسهمنا تاريخيا في إنجاح الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الفلسطينية، وتركنا الفلسطينيين وحدهم أمام هذا الكيان.

في الختام، قد يقول قائل إن وفد بلادي يتكلم عن القضية الفلسطينية ويلقي بالتهم على الدولة القائمة بالاحتلال، بينما بلادي تعاني من فوضى أمنية وانتشار الإرهاب، نود هنا أن نوضح أنه، وإن عانت كل الشعوب العربية من أزمات ومختنقات داخلية، ستبقى فلسطين وجرحها النازف حي في ضمير كل عربي لأننا ندرك أن السبب الرئيسي لتفشي ونمو فلسفة الإرهاب والتطرف والاضطرابات مرده في الأساس إلى هذا الاحتلال الغاشم.

السيدة رشيد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أؤكد مجددا دعم ملديف الثابت حكومة وشعبا لحكومة وشعب دولة فلسطين بمناسبة احتفالنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن ملديف ستواصل الوقوف إلى جانب حكومة وشعب فلسطين في نضالهما من أجل العدالة والسلام والاستقرار والازدهار.

نشهد هذا العام مرور ٥٠ سنة منذ بدء الحرب العربية – الإسرائيلية في عام ١٩٦٧، التي أسفرت عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة. وفي العام المقبل، ٢٠١٨، ستصادف الذكرى السنوية السبعين للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية التي تسببت في تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين.

إن استمرار احتلال إسرائيل غير الشرعي للأراضي الفلسطينية يشوه بدرجة كبيرة صورة الأمم المتحدة، الأمر الذي ما برح يلحق الضرر بجهود المنظمة الرامية إلى إحلال السلام في جميع أنحاء العالم. هناك إجابة واحدة للقضية الفلسطينية، هي إنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، في الأراضي الفلسطينية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. هذه هي الإجابة التي يطالب بها مجلس الأمن، وخاصة في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لذلك تدعو ملديف إسرائيل إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاحترام الكامل للالتزامات القانونية التي تعهدت بها في اتفاقات أوسلو وتنفيذ مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

لكننا حتى هذا اليوم، نرى أن إسرائيل تتجاهل تجاهلا تاما وشاملا لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها. إن هذا البلد الذي يقوم بانتهاك التزاماته بموجب اتفاقات أوسلو التي تتعامل مع غزة والضفة الغربية على أنهما

وحدة إقليمية واحدة مخصصة للدولة الفلسطينية، ما انفكّ يطلق على الضفة الغربية اسماً آخر ويعتبرها جزءا من إسرائيل. إن إسرائيل، في قوانينها وبياناتها الرسمية وإعلامها، لا تعترف عمليا، بحق الوجود للدولة الفلسطينية ذات السيادة والممارسة العملية لذلك. وفي اليوم الذي تتخذ فيه إسرائيل قرارا استراتيجيا باختيار السلام بدلا من الدلالات اللفظية والتحديات التقنية في خطط السلام، عندها سنتمكن من السير على درب عملية السلام الدائم الذي من شأنه أن يضع حداً نهائيا للصراع.

ما هو الشيء المتوقع في هذه الحالة؟ وبماذا يشعر الناس عندما تُحبط آمالهم وتطلعاتهم ودعاؤهم، بل حتى حقوقهم التي ويداس عليها بالأقدام مرة تلو الأخرى؟ نحن نعلم أن الحفاظ على السلام يتطلب سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمؤسسات التمثيلية، وما إلى ذلك. لماذا، إذن، نواصل بصورة فعالة الكيل بمكيالين في حالة الاحتلال الإسرائيلي؟

لا يمكن تطبيق القانون الدولي بصورة انتقائية، كما لا يمكن تبرير انتهاكاته أو التماس الأعذار لتلك الانتهاكات. وبوصفنا مجتمعا دوليا، ندعو إلى السلام والحل الدائم لقضية فلسطين، يجب علينا أن نشجب أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق السلام من خلال نظام الفصل العنصري، بذريعة الحكم الذاتي.

إن كل ما يلزم من الناحية الأساسية حتى تنضم إسرائيل إلى المجتمع الدولي في نهاية المطاف تأكيد الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ووقف احتلالها لأرضه، مع اعترافها أيضا بدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. إذا أمكن تحقيق ذلك، نكون قد قطعنا شوطا طويلا في تحقيق هدف السلام البعيد المنال في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين.

السيدة آل ثاني (قطر): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة، وأشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على بيانه، وعلى جميع الجهود التي تبذلها اللجنة. ونغتنم هذه الفرصة للاعراب عن التقدير للجهود القيمة التي تبذلها شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص في إدارة شؤون الإعلام بشأن قضية فلسطين.

يوافق هذا العام مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي وغير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة والأرض العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وبالنظر للآثار القانونية والإنسانية المترتبة على هذا الاحتلال، لا بد من إعمال أحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية ذات الصلة لإنهاء هذا الاحتلال وما يرتبط به من ممارسات غير قانونية.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه إحلال السلام في الشرق الأوسط، فإن ثمة تطورات هامة أخذت تتبلور مؤخرا وتحمل آمالا نحو تعزيز الوحدة والوفاق للشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته نحو سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ونحدد هنا ترحيب دولة قطر بالتوقيع مؤخرا على اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، باعتباره خطوة هامة لتحقيق المصالحة بين الأطراف الفلسطينية وتعزيز الشراكة بينها لمصلحة الشعب الفلسطيني الشقيق، ويحدونا الأمل أن تكون هذه التطورات حافزا إضافيا لجهود السلام.

بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تعيد دولة قطر التأكيد على تضامنها التام مع الشعب الفلسطيني الشقيق ودعمها للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على موقف دولة قطر الداعم للحل المتمثل في وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود عام ١٩٦٧. وهذا يتطلب إنهاء الاحتلال وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقه في تقرير المصير والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د–٣).

ونعيد التأكيد على أن تحقيق السلام يستوجب الالتزام بالقانون الدولي والعمل الجاد لتوفير البيئة اللازمة التي تساعد على تحقيق الأمن والسلام من خلال منع التصعيد. ونجدد، في هذا الخصوص، إدانة الانتهاكات التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال للأماكن الدينية المقدسة، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانيا ومكانيا، وكذلك تقويض حرية صلاة المسلمين فيها.

إن القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنويا تحت بندي الشرق الأوسط وقضية فلسطين تعكس الجدية التي يوليها المجمع الدولي لمطالبة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف إجراءاتها الأحادية الجانب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتعارض مع القانون الدولي والرامية إلى تغيير طابعها ومركزها القانوني وتكوينها الديمغرافي. كما تعكس تلك القرارات التأكيد على عدم شرعية الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على القدس الشريف، والتأكيد على عدم شرعية احتلال الجولان السوري ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل منه حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن التحديات الكبيرة والمعقدة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط نتيجة للأزمات والنزاعات المتفاقمة فيها تنعكس سلبا على شعوب المنطقة، بل وتتجاوزها. وهذا ما يستدعي تضافر الجهود وتكثيف التعاون من أجل التصدي للأسباب التي ساهمت في اندلا ع وتفاقم الأزمات الراهنة واستئصال الإرهاب والتطرف. وبالتالي، فإن إثارة أزمات جديدة في هذه المنطقة يساهم في حالة عدم الاستقرار وزيادة الوضع تعقيدا.

وختاما، فإن دولة قطر ستواصل التزامها بدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، استنادا إلى المرجعيات الدولية ذات الصلة. كما سنواصل جهودنا لوضع حد للنزاعات والأزمات في المنطقة، استنادا إلى سياسة دولة قطر المتمثلة في تسوية الخلافات والنزاعات بالسبل السلمية.

السيد بامبغبوس (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين. وتتيح هذه الجلسة فرصة للتدبر بشأن التطورات في المنطقة ككل.

يساور نيجيريا قلق بالغ إزاء الوضع في العديد من أنحاء الشرق الأوسط. وعليه، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى بذل جهود حقيقية لإيجاد حلول سلمية وإلى التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة لتحقيق ذلك الهدف. ولا يزال المجتمع الدولي يركز، في سياق جهوده الرامية إلى إيجاد سبل للنهوض بالتسوية السلمية لقضية فلسطين، على تمهيد الطريق لإسرائيل وفلسطين للعودة إلى إجراء مفاوضات مجدية.

وتعتقد نيجيريا أن إيجاد تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين أمر حتمي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، يسرنا أن نشير إلى بيان المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر، والذي رحب بجهود الفلسطينيين لتهيئة الظروف للسلطة الفلسطينية لتحمل مسؤولياتها في غزة، وشدد على أهمية التنسيق الوثيق والمتواصل لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حل الدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونشيد كذلك بنتائج مؤتمر باريس المعقود في كانون الثاني/يناير، حيث أعاد فيه ٧٠ بلدا ومنظمة دولية تأكيد الدعم لحل الدولتين والاستعداد لمواصلة تشجيع كل من إسرائيل وفلسطين على العودة إلى مفاوضات هادفة.

قد تكون المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية طويلة الأمد، وربما تكون الحالة في الشرق الأوسط معقدة. غير أنه يجب على المجتمع الدولي أن يظل ثابتا في التزامه بإيجاد حلول دائمة ومستدامة، إذ لا يزال النزاع يشكل خطرا يهدد السلام والأمن

الدوليين. وكما هو مسلم به على نطاق واسع، فإن الصعوبة المتأصلة في عملية سلام الشرق الأوسط تتمثل في ما يبدو من عدم إحراز تقدم. وفي ذلك السياق، نحث جميع الأطراف على إبداء التزام أكبر لجعل السلام حقيقة واقعة. ويجب أن تتوقف كل الإجراءات الأحادية التي حولت الأمل إلى مواجهة، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية والعنف والتحريض على العنف.

ونيجيريا تود أن ترى مسعى حقيقيا من جانب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات. ومن الواضح أن الحالة الراهنة لا تتيح إيجاد حل مستدام لقضية فلسطين. بل إنها تنشر في الواقع اليأس وسط الشعب الفلسطيني وتسبب القلق في صفوف الشعب الإسرائيلي. ونعتقد أن اتخاذ العديد من الإجراءات المحددة أمر ضروري من أجل تعزيز الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية ومن أجل بناء الثقة لتمهيد السبيل أمام إعمال حل الدولتين.

وتشجع نيجيريا إسرائيل، في هذا الصدد، على اتخاذ تدابير ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتعلقة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويجب على القادة الفلسطينيين، من جانبهم، إبداء استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات من خلال تعزيز جهودهم الرامية إلى تحقيق الوحدة والتصدي للتطرف والتحديات الأمنية الداخلية الأخرى. ومما لا شك فيه أنه لا القوة العسكرية ولا التطرف سيؤديان إلى تسوية ذلك النزاع الذي طال أمده.

وختاما، نشجع كلا الجانبين على اتخاذ خطوات ملموسة للعودة إلى المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية والاتفاقات الأخرى ذات الصلة بين الطرفين. وتؤيد نيجيريا جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية مواتية للعودة إلى مفاوضات مجدية من أجل إنهاء الاحتلال وحل هذا النزاع طويل الأمد.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تود الأرجنتين أن تدلي ببيان بشأن البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال، ”الحالة في الشرق الأوسط“ و ”قضية فلسطين“ على التوالي، واللذين يتابعهما بلدي باهتمام.

لقد انقضت ٧٠ سنة منذ إنشاء دولة إسرائيل واتخاذ القرار ١٨١ (د-٢)، الذي أنشأ خطة تقسيم فلسطين، وانقضت ٥٠ سنة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي. ونعيد التأكيد مرة أخرى على دعمنا القوي لإيجاد حل سلمي ونهائي وشامل لقضية فلسطين على أساس حل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧ واستنادا إلى أي قرار يتخذه الطرفان خلال عملية التفاوض.

وتؤيد الأرجنتين بنشاط جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ونحث أصحاب المصلحة في المنطقة والبلدان الصديقة لإسرائيل وفلسطين على العمل بصورة بناءة لمساعدة الطرفين على المضي قدما نحو تسوية خلافاتهما لاستئناف المفاوضات. وتقتضي خطورة الحالة في الميدان بذل جهد مشترك لتحقيق حل الدولتين على النحو الذي حددته قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

وتؤكد الأرجنتين مجددا تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة القادرة على البقاء والمعترف بها من جانب جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وعليه، تعرب الأرجنتين مجددا عن قلقها إزاء استمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو إلى إنهاء توسيعها. وعلى نحو ما أشارت إليه الجمعية العامة مرارا وتكرارا، فإن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وتعرقل عملية السلام وتقوض آفاق

حل الدولتين اللتين تعيشان في سلام وأمن، وبالتالي فهي تساعد على إدامة الوضع الراهن الذي لا يمكن استدامته.

وقد أكد مجلس الأمن خطورة الوضع مؤخرا في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونعرب في الوقت نفسه عن رفضنا للهجمات التي تشن ضد المواطنين الإسرائيليين، ويجب إنهاؤها فورا. ويدين بلدي بشدة جميع الأعمال الإرهابية، ويؤكد اقتناعه بعدم وجود حل عسكري للنزاع، وفي الوقت نفسه فليس هناك من حل يمكن فرضه بالوسائل الإرهابية. ويجب على القادة الفلسطينيين أخذ الشواغل الأمنية الإسرائيلية بما يلزم من جدية وصدق.

وفي ذلك الصدد، تأمل الأرجنتين كثيرا في الاتفاق الموقّع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، والذي ربما يكون خطوة هامة للغاية في إحراز تقدم حقيقي نحو المصالحة الفلسطينية. ونأمل أن يؤدي الاتفاق أيضا صوب الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف واحترام جميع الفصائل الفلسطينية للاتفاقات القائمة. ونقدر الدور الإيجابي الذي تضطلع به مصر، وندعو جميع الأطراف الفاعلة المعنية في غزة إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها أن تقوض آفاق حكومة الوحدة الفلسطينية. ونلاحظ مع الشعور بالقلق استمرار الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية في سياق الهجمات والهجمات المزعومة من جانب الفلسطينيين وخلال الاشتباكات وأعمال العنف من جانب المستوطنين.

وفيما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية، تشدد الأرجنتين على الوضع الخاص للقدس وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وعليه تعرب عن رفضها لأي مساع تهدف إلى تغيير وضعها بصورة أحادية، وخاصة فيما يتعلق بالمدينة القديمة ذات المكانة الخاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاثة الكبرى. ويرى بلدي أنه ينبغي أن تكون المدينة المقدسة مكانا للوئام والسلام، وأنه يجب ضمان حرية وصول اليهود والمسلمين والمسيحيين إلى المواقع المقدسة على السواء. وبالتالي، فإن أي مسعى لإنكار الصلة التاريخية والمعنى العميق لتلك الأماكن لدى الديانات الثلاثة أمر غير مقبول تماما، ولا يسهم في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد حل سلمي للنزاع، بل يزيد من التحيزات وانعدام الثقة بين الطرفين.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل تؤكد الأرجنتين موقفها المبدئي الرافض للحيازة غير الشرعية للأراضي بالقوة، واحترام السلامة الإقليمية للدول. ولدينا إيمان راسخ بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، ونرى أنه من المهم التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع بين سوريا وإسرائيل لإنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن وفقا لقراراي مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الختام، تود الأرجنتين أن تحث الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى على استئناف محادثات السلام وأن يعملا بحسن نية وبقدر من المرونة وفقا للقانون الدولي بهدف التوصل إلى اتفاق على المسائل المعلقة بشأن الوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ يحتفل المجتمع الدولي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم، تود البرازيل أن تؤكد مجددا تأييدها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وتعرب البرازيل عن أسفها الشديد لمرور ٧٠ عاما كاملة بعد اعتماد القرار ١٨١ (د-٢) -أثناء الدورة التي ترأسها السيد أوثوالدو آرانا، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية آنذاك ووزير الخارجية السابق للبرازيل - ومع ذلك لم يتحقق بعد حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة.

وترى البرازيل أنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع إلا بواسطة حل الدولتين المؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء اقتصاديا ومتصلة أراضيها جغرافيا وعاصمتها القدس الشرقية وتعيش جنبا إلى جنب في سلام

وأمن مع دولة إسرائيل، على أساس الحدود المعترف بها دوليا والمتفق عليها بصورة متبادلة استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية المعمول بها في عملية السلام، بما في ذلك مبادئ مدريد واتفاقات أوسلو ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها لمجموعة الرباعية، وغيرها.

ودون المساس بالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن، فإننا نؤكد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تسهم في تنفيذ حل الدولتين في جميع جوانبه. وتمثل مشاريع القرارات السنوية للجمعية العامة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط وبشأن قضية فلسطين، بما في ذلك التي يتوقع اتخاذها هذا العام، جانبا هاما من الإطار الدولي للحل السلمي للنزاع. وتعيد تلك القرارات تأكيد صحة المعايير القانونية الهامة، بما في ذلك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للشعب الفلسطيني وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩على الأراضي المحتلة، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وضرورة التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لمسألة القدس، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين، وكفالة الوصول إلى الأماكن المقدسة دون عوائق. ونحث جميع الأطراف على التقيد الكامل بتلك القرارات بحسن نية.

ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإننا نرفض الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة. وفي عام ١٩٦٧، ما فتئت البرازيل – بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن – تؤيد وتشارك بنشاط في صياغة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة أثناء النزاع في عام ١٩٦٧. ويشكّل وجود المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين وتوسعها، بالإضافة إلى القوانين ذات الأثر الرجعي على بعض المستوطنات، عقبات تحول دون إمكانية التوصل إلى حل الدولتين، وبالتالي فإنها تقوض السلام في المنطقة. وإذ ترحب البرازيل بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) فإنها تشدد على ضرورة تنفيذ جميع جوانب ذلك القرار الملزم الذي يعدُّ إسهاما هاما في الإطار القانوني الدولي بشأن قضية فلسطين.

اتُّخذت خطوات هامة مؤخراً صوب إعادة التوحيد السياسي لدولة فلسطين، وهي عنصر عنصر هامٌ في عملية السلام. ورحبت البرازيل بالاتفاق الموقع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك بالتدابير الرامية إلى بسط سلطة حكومة الوفاق الوطني على قطاع غزة. ونشكر مصر على دورها في المفاوضات ونشجّع الجماعات السياسية الفلسطينية على مواصلة الحوارفيما بينها. ونأمل أن يساعد اتفاق القاهرة على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة على الفور، عن طريق تيسير رفع الحصار والسماح بوصول المعونة الإنسانية وجهود إعادة الإعمار، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما نتوقع أن يكون الاتفاق عاملاً إيجابياً في الجهود الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة والمجدية بين إسرائيل وفلسطين.

تتعلّق العديد من مشاريع القرارات التي تعتمدها الجمعية بالحقوق والاحتياجات الخاصة للاجئين الفلسطينيين وأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتود البرازيل أن تؤكد مجدداً، بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية للأونروا، دعمها القوي للوكالة التي تقدّم خدمات التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، والمساعدة الغذائية، والدعم النفسي – الاجتماعي وغيرها من الأشكال الهامة من المساعدات الإنسانية والإنمائية لأكثر من ٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. وتعبيراً ملموساً عن تضامن البرازيل الثابت مع الشعب الفلسطيني، قامت مؤخراً بزيادة المعونة التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين من خلال التبرعات المالية والمساعدة الغذائية العادية وتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية، بما في ذلك مشاريع مرفق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع في قطاع غزة والضفة الغربية.

وفي عام ٢٠١٠، اعترفت البرازيل بدولة فلسطين ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وهو القرار الذي يتفق مع مبدأ تقرير المصير، كما يهدف إلى دعم عملية السلام. وبنفس الروح، نؤكد اليوم مجدداً مسؤوليتنا الجماعية عن استئناف مفاوضات جادة وهادفة صوب حل الدولتين.

السيد كاوامورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة، وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة شعب فلسطين بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

يواجه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم العديد من التحديات، من قضية فلسطين، وهي مسألة قائمة منذ بدأت الأمم المتحدة، إلى المشاكل الإقليمية الأحدث مثل سورية واليمن. وما زالت الريبة المتبادلة سائدة، وتظل الآفاق قاتمة في المنطقة. وبوصفنا عضواً في مجلس الأمن لفترة السنتين الماضيتين، سعت اليابان إلى معالجة المسائل الإقليمية على أساس يومي. وقد شددنا باستمرار على أهمية حل النزاعات بالوسائل السلمية، وتنفيذ الالتزامات الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن، وتعزيز بناء الثقة والتركيز على المساعدة الإنسانية وتعزيز القدرة على التكيف الاجتماعي.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، لم يتحقق بعد المستقبل المتوخى في القرار ١٨١ (د-٢)، وهو مستقبل الدولتين. ولا تزال العقبات التي تعترض سبيل السلام قائمة. فالأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي، وقد دعونا إسرائيل إلى تجميد هذه الأنشطة. فالأنشطة الاستيطانية توجد حقائق على أرض الواقع وتقوض مادياً إمكانية حل الدولتين. ولا يزال العنف يشكل تهديداً رئيسياً للسلام. وقد كان تصاعد التوترات في الأماكن المقدسة في صيف هذا العام تذكرة صارخة بالكيفية التي يمكن بها أن تتحول حالة عنف إلى أزمة أكبر. وتدين اليابان جميع أعمال العنف وترفض التحريض وتمجيد العنف لأنها تتعارض جذريا مع الحل السلمي للنزاع. وندعو كلا الجانبين إلى اتخاذ خطوات ملموسة لعكس مسار تلك الاتجاهات السلبية. وعلى أرض الواقع، تتواصل جهود المصالحة بين الفلسطينيين. ومن أجل تحقيق دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة تحت سلطة وطنية فلسطينية مشروعة، سيكون من المهم مواصلة التشجيع على تنفيذ الاتفاق الموقع في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد اتخذت الجمعية العامة عدداً من القرارات المتصلة بهذا الموضوع خلال هذه الدورة. ومع ذلك، ينبغي لنا ألا نقنع بما لدينا. فالحالة تتطلب إجراءات يمكن أن يكون لها تأثير في الميدان، سواء من الأطراف أو المجتمع الدولي، وتؤيد اليابان أي مبادرة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على إمكانية تحقيق حل الدولتين. وفي هذا الصدد، نقدّر الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف لتقريب الجانبين من طاولة المفاوضات. وتواصل اليابان جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة لمفاوضات السلام على أساس الركائز الثلاث وهي الحوار السياسي وبناء الثقة والمساعدة الاقتصادية. قال وزير خارجية بلدي، تارو كونو، في خطابه الذي ألقاه في أول حوار سياسي ياباني – عربي جرى في أيلول/سبتمبر هذا العام، إن الثبات، جنباً إلى جنب مع الاستشراف على المدى الطويل، هو مصدر قوة اليابان، وأننا سنواصل المضي قدماً على نحو تدريجي حتى يمكننا أن نحصل على المكاسب. قد يبدو أن الجهود التي نبذلها في المنطقة طريقة التفافية لتعزيز السلام، ولكننا نعتقد أنها هامة مع ذلك.

وأحد هذه الأمثلة هو منطقة أريحا الصناعية الزراعية، وهو مشروعنا الرئيسي الفريد لمبادرة ممر السلام والرخاء، الرامية إلى تشجيع ودعم اقتصاد فلسطيني مستقل من خلال التعاون الإقليمي بين إسرائيل والأردن وفلسطين. ونتوقع تصدير المنتجات المنتجة في هذه المنطقة عبر هذا الممر إلى المنطقة وخارجها. ويسرنا أن نبلغ أن هذه السنة الماضية شهدت تقدماً لمنطقة أريحا الصناعية الزراعية، مع تزايد عدد الشركات التي

تعمل من ثلاثة إلى ثمانية. ونعتقد أنه يمكن لاقتصاد فلسطيني أكثر استدامة أن يجعل حل الدولتين أكثر قابلية للاستمرار. ونود أن نواصل تعاوننا مع شركاء المشروع وإظهار ما يمكن لهذا التعاون في المنطقة تحقيقه. وتعمل اليابان حالياً على تطوير هذه المبادرة. ونعتزم توسيع نطاقها إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات، مما يجعلها ركيزة جديدة للمبادرة. إن هناك الكثير من الأشخاص الموهوبين في فلسطين الذين ستقدّم اليابان المساعدة لهم حتى يتسنى لهم الاستفادة الكاملة من إمكاناتهم.

وهذا لا يعني أن التنمية الاقتصادية بديل عن الدولة الفلسطينية المستقبلية. وهدفنا هو إذكاء الثقة، التي تكمل المبادرات الأخرى، وتؤدي إلى حوار مجد. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الحوار، في نهاية المطاف، إلى دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وازدهار. ويمكننا أن نسمع أصواتاً تتوق إلى السلام من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. لقد دعونا على مدى ٢٠ سنة متتالية شباباً من القادة المستقبليين من إسرائيل وفلسطين إلى اليابان. وفي هذا العام، اشترك المشاركون مرة أخرى في الأنشطة المختلفة معاً وتبادلوا الآراء.

وقال أحد المشاركين إنه لم يكن من المستحيل بالنسبة للجانبين فهم بعضهما بعضا والتعايش في سلام. وستواصل اليابان بذل جهودها من أجل المساعدة على جعل تلك الأصوات مسموعة.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عقود عديدة. وبالرغم من التأييد الساحق من المجتمع الدولي لحل الدولتين، لم تصبح فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة ولا يزال شعبها يعاني تحت الاحتلال الأجنبي. لذا، فقد حان الوقت للمجتمع الدولي لبذل مزيد من الجهود لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأطراف المعنية من العودة إلى الحوار والمفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم للنزاع الذي طال أمده وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. وحصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة وحقوق شعبها بوصفها دولة معترفا بها لا يعني انتفاء التزام المنظمة الراسخ بحل هذا النزاع بالوسائل السلمية. وإننا ندرك تماما كيف عانى وناضل الفلسطينيون على مدى العقود الماضية دون أية بارقة أمل، فيما ظلّ المجتمع الدولي غير قادر على اتخاذ إجراء حاسم بالمستوى الذي يجعل له التأثير الأكبر.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار الممارسات الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني في مواجهة القلق المتزايد للمجتمع الدولي. ولا تؤدي هذه الممارسات إلى تدمير ممتلكات ومنازل الفلسطينيين وتقويض التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة فحسب، بل تنتهك أيضا القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتعرقل عملية السلام والفرص المتاحة لإجراء مفاوضات والتوصل إلى حل سلمي. ونحث إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي ينص على أن توقف إسرائيل فورا وبصورة تامة جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبأن تحترم احتراما تاما جميع التزاماتها القانونية في ذلك الصدد. ويشعر وفد بلدي بالقلق أيضا إزاء محنة الشعب الفلسطيني الذي يعانى من الحصار، ولا سيما في قطاع غزة، المفروض منذ عام ٢٠٠٧. وقد جلب عليه الحصار معاناة لا توصف يمكن أن تؤدي إلى أزمة إنسانية، إن استمر الوضع بلا هوادة. وندعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى رفع الحصار في أقرب وقت ممكن وتيسير الإغاثة الإنسانية دون عوائق.

ويود وفد بلدي أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. ونؤيد بقوة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، التي تتوخى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تتوافر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية،

وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشاطر المجتمع الدولي دعوة إسرائيل إلى الإنهاء الفوري لاحتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والتجميد الكامل وغير محدد المدة لجميع الأنشطة الاستيطانية والاستجابة بحسن نية لتوافق الآراء الدولي بغية رسم مسار يفضي إلى تحقيق السلام، فضلا عن إنقاذ آفاق حل الدولتين، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد اعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منذ فترة طويلة بدولة فلسطين وتود أن تؤكد من جديد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني في بلوغ هدفه الذي تأخر كثيرا، والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء وتنعم بالسلم والازدهار بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بدور وعمل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي دأبت على مساعدة الملايين من الفلسطينيين في خضم صعوبات جمة. ونتمنى كل النجاح للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في مسعاها النبيل للتوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل ودائم لقضية فلسطين.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة وشعب بنغلاديش، أود أن أؤكد مجددا التزامنا الثابت بالتضامن مع دولة فلسطين الشقيقة حكومة وشعبا. وقد أصدرت رئيسة وزراء بلدنا، مُستحضرة التزامنا الدستوري، بيانا بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/72/368) وما تضمنه من ملاحظات وجيهة. ونقدر أيضا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/72/35) والتي تشارك فيها بنغلاديش بانتظام بصفة مراقب. وتمشيا مع موقفها القائم على المبادئ، شاركت بنغلاديش في تقديم مشاريع القرارات المقدمة في إطار بندي جدول الأعمال ٣٧ و ٣٨.

وإذ تئن بنغلاديش حاليا تحت وطأة التدفق الهائل الذي لم يسبق له مثيل للأشخاص المشردين قسرا من ولاية راخين في ميانمار، لا يسعنا إلا أن نواصل الشعور بقلق بالغ إزاء الاحتلال غير القانوني الذي طال أمده والحالة الإنسانية اللذين يواجههما الشعب الفلسطيني. وتتعامل بنغلاديش مع حالة الروهينغيا على مدى العقود الثلاثة الماضية وتسعى إلى مبادرة جماعية وحاسمة من جانب المجتمع الدولي من أجل دعم الجهود الدبلوماسية الثنائية التي تبذلها بنغلاديش وميانمار. ومن المهم للغاية كفالة أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة السعي لإيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة لكل هذه الأزمات التي طال أمدها والتي من شأنها، إن لم يحدث ذلك، أن تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين والإقليميين.

إن تقرير الأمين العام هو في الواقع نص مثير للقلق، الأمر الذي أصبح للأسف القاعدة وليس الاستثناء. فقد تسببت الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في انتشار ثقافة الإفلات من العقاب بصورة شنيعة. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال، في غياب أي مساءلة دولية فعالة، انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيين وسجن وإساءة معاملة العشرات في مراكز احتجازها وتجريد الآلاف من الأسر من ممتلكاتها وتشريدها من خلال بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية. ونتشاطر مشاعر القلق إزاء التقارير الواردة عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣٤ (٢٠١٦). ومن الواضح أن بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وكذلك الجدار في القدس الشرقية المحتلة وحولها، متواصل عمداً من أجل إحداث

تغيير جذري في طابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتركيبتها الديمغرافية.

ونود التأكيد مجددا على أنه يقع على مجلس الأمن التزام أخلاقي بحمل إسرائيل على الوقف الفوري لبناء مستوطناتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حد لجميع أشكال الاحتلال. ويجب إعطاء أولوية فورية لكفالة حماية دولية للشعب الفلسطيني، الذي يعاني منذ عقود من سياسات العقاب الجماعي التي تنتهجها إسرائيل. ويؤكد الإضراب عن الطعام الذي قام به مؤخراً آلاف السجناء في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية على الحاجة إلى جهود المجتمع الدولي المتواصلة لمعالجة تظلماتهم ومحنتهم.

تشيد بنغلاديش بالتطورات التي طرأت بشأن الوحدة السياسية والمصالحة في فلسطين، الأمر الذي نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح.

وكما ذكرت رئيسة وزراء بلدنا، ستظل حكومة بنغلاديش وشعبها ثابتين في دعمنا لكفاح الشعب الفلسطيني العادل والمشروع من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتتطلع بنغلاديش إلى البوادر الإيجابية المنبثقة عن مختلف المبادرات الإقليمية والثنائية التي تتم متابعتها لمعالجة القضية الفلسطينية في إطار حل الدولتين. ونواصل حث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على متابعة جهودها في السعي إلى إيجاد حل شامل للقضية الفلسطينية، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفقاً لمبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما نشارك الآخرين في التأكيد على الحاجة إلى كفالة تمويل مُعزز ومستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى يتسنى لها أن تضطلع بفعالية بولايتها الإنسانية في دعم اللاجئين الفلسطينيين.

السيد منير (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*):أود أن أبدأ بالإشادة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ما أنجزته من أعمال قيمة للنهوض بقضية الشعب الفلسطيني. ونود أيضا أن نشكر اللجنة على تقريرها الشامل (A/72/35).

إذ يعرض تقرير اللجنة نمطا مألوفا ومخيفا جدا ومثيرا للقلق من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تتخلل جميع مفاصل الحياة الفلسطينية. لقد أصبح الاحتجاز التعسفي والاحتجاز الإداري، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وهدم المنازل وغيرها من تدابير الحرمان الاجتماعي والاقتصادي حقائق الحياة اليومية الكئيبة للشعب الفلسطيني.

ويشكل هذا العام معلما مؤلما جدا في التاريخ السياسي الفلسطيني. إذ تصادف في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي نحتفل به اليوم، الذكرى السنوية السبعين للقرار ١٨١ (د-٢) -خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين. دعا القرار إلى إنشاء دولتين، وأُنشِئت إحداهما في غضون أشهر. لكن الأخرى لا تزال حلماً حتى بعد ٧٠ عاما. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أحيينا الذكرى السنوية المئوية لوعد بلفور. كما تصادف الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية في ١٩٦٧، ومرور عقد من الحصار الظالم على قطاع غزة. أيجب علينا أن نواصل إحياء هذه التواريخ، أم أن الفلسطينيين يستحقون ما هو أفضل ؟

وبينما يواصل المجتمع الدولي إعادة تأكيد التزامه الثابت بشرعية قضية الشعب الفلسطيني، لا يبدو أنه قد تغير أي

شيء على أرض الواقع. والظلال القاتمة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين لم تعمل سوى على الامتداد مع مرور الوقت، وما زالت إسرائيل تتحدى الأخلاق والقانون الدولي والرأي العام العالمي مع الإفلات من العقاب.

وفي لحظة نادرة من لحظات التضامن الدولي، اتخذ مجلس الأمن في العام الماضي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالإجماع. وقد مثّل رسالة لا لبس فيها إلى إسرائيل بأن المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة لا تملك أي حجيّة قانونية وتظل حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فقد كثفت إسرائيل في الواقع نشاطها الاستيطاني في الأراضي المحتلة بدلا من وقف مستوطناتها غير القانونية. ويعيش ما يقرب من ١٠ في المائة من السكان الإسرائيليين الآن في تلك المستوطنات غير القانونية.

وتشكل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة الأراضي، على أساس معايير متفق عليها دولياً داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، الضمان المستدام الوحيد لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولا توجد أي خطة بديلة للمنطقة. ونحن نكرر الدعوة التي وجهتها اللجنة والمتمثلة في أنه من المتوقع تحقيق تسوية سلمية تفاوضية للمسألة الفلسطينية على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير والاستقلال، وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ولا يزال دور مجلس الأمن يتسم بأهمية قصوى. ولن يتمكن المجلس من تعزيز مصداقيته وبلوغ الغاية المثلى المتمثلة في تحقيق السلم والأمن العالميين إلا من خلال التنفيذ الكامل لقراراته المتعلقة بفلسطين.

والمصالحة السياسية التي تمت بين فتح وحماس في القاهرة في الشهر الماضي تعطي سببا جديدا يبعث على الأمل والتفاؤل. وهي لا تعيد الوحدة السياسية داخل الصفوف الفلسطينية فحسب، بل توفر أيضا زخما وقوة متجددين للقضية المشروعة للشعب الفلسطيني. ونهنئ الأشقاء الفلسطينيين على هذا الإنجاز المتميّز، ونأمل أن يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، المساعدة في الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي.

والبعد الآخر للنزاع في الشرق الأوسط هو احتلال إسرائيل للجولان السوري. فسياسة الاستيطان الإسرائيلية والممارسات غير القانونية للسيطرة على الموارد وتغيير التكوين الديمغرافي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل تشكل، مرة أخرى، تجاهلا صارخا لقرارات الأمم المتحدة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتا بينما تختفي فلسطين أمام أعيننا. ولا تزال باكستان ثابتة في التزامها تجاه القضية الفلسطينية. إن كفاحهم الباسل من أجل الحرية والكرامة يجب أن يكلل بالنجاح. ولا يوجد بديل عن ذلك.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم لكم بالشكر على ترؤسكم لهذه الجلسة الهامة. وأن أعرب عن شكرنا وتقديرنا إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعضاء اللجنة، وإلى شعبة حقوق الفلسطينيين في الجمعية العامة، على جهودهم الحثيثة في دعم القضية الفلسطينية.

كما أود أن أكرر ما أكده صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة في رسالته صباح اليوم إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.386). أن دولة الإمارات كانت وستظل دوما داعمة بكل إمكانياتها للشعب الفلسطيني على كافة المستويات وبكل صور الدعم. وستستمر في مساندته للحصول على حقه في إنشاء دولة على

أرضه، في حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وعليه، تستنكر دولة الإمارات استمرار الاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأراضي الفلسطينية والعربية، وما يترتب عليه من سياسات عدوانية ترتكب بحق الشعب الفلسطيني الشقيق. كما تدين بلادي استمرار إسرائيل في انتهاك حرمة الأماكن المقدسة، وتدمير الممتلكات الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وقمع الفلسطينيين، واعتقالهم، وتهجيرهم قسرا، إلى جانب عرقلة وصولهم إلى أماكن عملهم ومدارسهم. علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل بناء المستوطنات وتوسيعها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وتحدٍ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

إن هذه الممارسات غير الشرعية، والعديد غيرها، تشكل عقبة أساسية أمام كافة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وسلمي، وتقوض حل الدولتين. كما أدى الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود، إلى تردي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في كافة مجالات التعليم، والصحة، والغذاء، والبنية التحتية، ليتمكن من التصدي للتحديات الناجمة عن الاحتلال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونأمل أن يسهم اتفاق المصالحة الفلسطينية، الذي وقع مؤخرا في القاهرة، في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة. ونؤكد دعمنا لهذا الإنجاز الهام، مثمنين دور جمهورية مصر العربية الشقيقة، في دعم جهود المصالحة.

ولا بد من تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لضمان احترام إسرائيل لالتزاماتها القانونية والدولية، وإلغاء كل إجراءاتها الأحادية، وحملها على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية.

ونؤكد في هذا الصدد على أن أي حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، يجب أن يكون مبنيا على حل الدولتين، وبما يتفق مع القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد. وختاما، السيد الرئيس، نؤكد أن جهودنا الدولية لتحقيق السلام في المنطقة لن تنجح دون وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، الذي تستغله الجماعات الإرهابية لنشر التطرف والعنف في المنطقة.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لنا أن نتقدم بالشكر، السيد الرئيس، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال، وإلى كافة أعضاء اللجنة على تقريرهم الوارد في الوثيقة A/72/35، وعلى جهودهم الحثيثة الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والتخلص من براثن الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

في الرسالة التي وجهها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أكد بأننا في مملكة البحرين نساند وندعم نضال الشعب الفلسطيني في كافة المحافل الدولية ونتبنى قضيته بشكل كامل لتحقيق حل الدولتين، المبني على رغبة مملكة البحرين في سلام عادل ومستمر في المنطقة، يحقق الازدهار والتعايش والسلام لشعوب المنطقة.

غير أن التطورات السلبية المتلاحقة من جراء استمرار ممارسة الاحتلال الإسرائيلي سياسته وجرائمه المستمرة القائمة على القتل والحصار والاستيطان، إنما تشكل تحديا سافرا للمجتمع الدولي وانتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، غير مكترثة بحجم المعاناة الإنسانية الأليمة التي تلحقها بالشعب الفلسطيني، وبتهديدها للأمن والسلم الدوليين، وستؤدي في

آخر المطاف إلى إبقاء منطقة الشرق الأوسط تحت وطأة التوتر وغياب الأمن والاستقرار. حيث أن محاولة فرض الأمر الواقع بالقوة لن تؤدي إلا إلى مزيد من التوتر والعنف.

ولذا، فإن مملكة البحرين تدعم كافة الجهود الرامية للوصول إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، يقوم على أساس حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، لتتولد أمام جميع دول المنطقة فرصا للتنمية والاستقرار. ونرحب، في هذا السياق، بإعلان اتفاق المصالحة الفلسطينية، مثمنين جهود جمهورية مصر العربية الشقيقة لجعل هذه المصالحة، التي تعتبر ضمانة أساسية لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، واقعا ملموسا.

تشكل الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الشعب الفلسطيني أكبر المعوقات لاستئناف مفاوضات السلام، وذلك من خلال استمرار الاعتقالات التعسفية والحصار الجائر لقطاع غزة، المستمر منذ ١٠ سنوات، ومواصلة بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشريف المحتل منذ ٥٠ عاما، فضلا عن عزل الأحياء العربية فيه وحفر الأنفاق من تحته وتكرار اقتحام المسجد الأقصى من دون مراعاة لحرمته وقدسيته.

إن هذه السياسات والمخططات العنصرية لفرض واقع جديد بتغيير الطابع الديمغرافي لمدينة القدس المحتلة وطمس هويتها ومعالمها في محاولة إسرائيل عزل المدينة عن بقية الأراضي الفلسطينية، هو الواقع المرير الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني بشكل يومي منذ عقود. ولذا، فإن مملكة البحرين تثمن القرارات الأخيرة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي أكدت على الهوية الإسلامية للمسجد الأقصى وعلى إدراج مدينة الخليل ضمن قائمة التراث العالمي، وهي قرارات هامة تم تأكيدها من قبل المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في اجتماعها الذي عقد خلال الشهر الفائت، بما يؤكد على حقوق الفلسطينيين الراسخة في هذه الأماكن المقدسة.

في الختام، تدعو مملكة البحرين المجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، عبر بذل كل الجهود من أجل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وتحقيق سلام عادل وشامل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٥) و ١١٥١ (١٩٩٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، لينعم جميع من في المنطقة بالاستقرار والسلام.

السيدة بحوث (الأردن): أود بداية، السيد الرئيس، أن أعرب عن فائق شكري وتقديري لسعادتكم على قيادتكم وجهودكم في إدارة أعمال الدورة ٧٢ للجمعية العامة. كما أقدم جزيل الشكر إلى رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهودهم الكريمة في تركيز الاهتمام الدولي على القضية الفلسطينية وعلى مساعيهم الدؤوبة للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، التي أقرها المجتمع الدولي.

يشهد هذا العام الذكرى الخمسين لما يعرف بالنكسة، ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من هذا الاحتلال، الذي هو الأطول في التاريخ الحديث. وقد لا يعكس الواقع الحالي أي تقدم ملحوظ في جوانب هذه القضية، لكن لن يثنينا هذا الواقع عن بذل المزيد من الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس تسوية عادلة ونهائية قائمة على حل الدولتين وترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وهذا هو الحل الجذري والوحيد لإنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وهذا ما أكد عليه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، في رسالته التي وجهها إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يصادف التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام. وقد خرج مؤتمر قمة عمان في آذار/مارس الماضي، برسالة سلام أكدت على أن العرب يتبنون السلام خيارا استراتيجيا ويريدون التقدم نحو حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حلا تجسده مبادرة السلام العربية، التي تبنتها جميع الدول العربية ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي، والتي ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية وقدرة على تحقيق مصالحة تاريخية، وهي لا تزال تنتظر أن تقابل من قبل إسرائيل بنية ورغبة صادقة في تحقيق السلام.

ونكرر دوما أن على إسرائيل إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ووقف الاستيطان غير القانوني ووقف كافة ممارساتها التمييزية إزاء الفلسطينيين. لكن الأمن الأساسي الذي أود التأكيد عليه اليوم، خاصة من على هذا المنبر، هو أن هذه المطالبات جميعها تتلخص في مطلب واحد وواضح، وهو احترام القانون الدولي وأن على إسرائيل احترام القانون الدولي – القانون الذي لم يصغه الشعب الفلسطيني، بل وضعته هذه المنظمة الدولية وكافة الدول الأعضاء فيها، والذي نتحمل جميعنا مسؤولية تنفيذه في كافة القضايا الإقليمية والدولية من دون استثناء.

وبالتالي، فإن القضية الفلسطينية لا تخص فقط الشعب الفلسطيني، بل هي قضيتنا جميعا. وهذه المناسبة لا تعكس وقفة تضامن مع الشعب الفلسطيني فحسب، بل تؤكد واجبنا ومسؤوليتنا جميعا لبذل كل جهد ممكن يؤدي إلى تسوية سياسية عادلة تمكّن هذا الشعب الأعزل والصامد من نيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف. فعلى مدى العقود الماضية، لم يألُ الأردن جهدا، على كافة المستويات، لتلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وسيستمر في بذل كافة الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف السلمية المواتية لاستئناف مفاوضات جادة تحقق السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وإن الفشل في التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية سيكون له أبعاده الإقليمية والدولية الكبيرة التي لن تحمد عقباها، وسيؤدي إلى مزيد من التطرف والعنف. ومن هذا المنطلق، يجب تكثيف الاهتمام الدولي بهذه القضية وإبقاؤها على رأس أولوياتنا من أجل أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة والمعترف بها دوليا. وسيدعم الأردن أي جهود دولية تحقق هذا الهدف وتفضي إلى حل الدولتين. وفي هذا الإطار نود الإشادة بالالتزام الجدي للإدارة الأمريكية بدفع عملية السلام قدما، وبضرورة تكثيف الجهود لإطلاق مفاوضات سلام جادة وفاعلة.

كما يشيد الأردن باتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية وأهميته في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبما يسهم في دعم استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، مؤكدين هنا على دعمنا لجهود جمهورية مصر العربية ومثمنين دورها في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

وندعم الجهود التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في دعم اللاجئين الفلسطينيين. ونحث المجتمع الدولي ككل، والأمين العام للأمم المتحدة والقوى الفاعلة على ضرورة بذل كل جهد ممكن لتأمين تمويل عاجل لوكالة الأونروا قبل نهاية العام الحالي لتتمكن من الاستمرار بالقيام بمسؤولياتها ومهمتها الإنسانية. ونؤكد على أن تقديم التمويل اللازم للوكالات الإنسانية بما فيها الأونروا هو مسؤولية جماعية واجبة على المجتمع الدولي ككل.

وختاما، أود أن أؤكد على تضامن الأردن الكامل مع الشعب الفلسطيني، وعلى التزامنا كرئيس للدورة الحالية للقمة العربية، وكوننا الأقرب لفلسطين وقضيتها العادلة، بمواصلة جهودنا لحماية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة،

وكذلك ممارسة حقنا التاريخي في حماية الحرم الشريف/المسجد الأقصى من منطلق الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها صاحب الجلالة الملك عبد الله ابن الحسين المعظم على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، وحق الأردن الأصيل في رعايتها.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تأخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية الكلمة اليوم في وقت بالغ الأهمية بالنسبة للقضية الفلسطينية، لأنه يصادف الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي أنشأ خطة تقسيم فلسطين.

ولم يحقق ما بدا جهدا حسن النية لتسوية الوضع في فلسطين تحت الانتداب البريطاني – وهو الوضع الذي نشأ جزئيا من جراء مطامع القوى الإمبريالية واعتباراتها الجيوسياسية – النتيجة المنشودة منه، أي إنشاء دولتين مستقلتين إحداهما عربية والأخرى يهودية. بل أدى عوضا عن ذلك إلى نشأة أحد أبشع أشكال الظلم في تاريخ البشرية. فقد أنشئت دولة إسرائيل بدعم من الدول المهيمنة وحمايتها، وهي ما تزال تتمتع بهما إلى اليوم. وقد آلت هذه الدولة الإسرائيلية على نفسها منع إقامة دولة فلسطين بكل الوسائل الممكنة.

وعلاوة على ذلك، أصبحت إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية لتصبح بذلك أحد أطول أنماط الاحتلال العسكري في وقتنا المعاصر. وهي تواصل تنفيذ سياسة استعمار الأرض الفلسطينية والتمييز والفصل العنصري وقمع الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين. وقد حدث كل ذلك على نحو يثير سخط أولئك الذين يدركون أهمية احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي ظل لامبالاة تلك الحكومات والمنظمات القادرة على اتخاذ الإجراءات التي كان بوسعها تجنب تلك الحالة المأساوية، إلا أنها التزمت موقف التواطؤ الصامت أو اللامبالاة المخزية.

ومضى الآن ١٠٠ عام منذ إعلان بلفور في تعبير عن الغطرسة التي أعطت بموجبها دولة بعيدة نفسها الحق في تقرير مصير أرض لا صلة لها بها إرضاء لاحتياجات وتطلعات مجموعة واحدة على حساب التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بأسره في إقامة دولته. وفي ذلك تجاهل وخيانة لتلك التطلعات. ومضى ٧٠ عاما على خطة التقسيم، وما يقارب الـ٧٠ عاما على النكبة أو كارثة طرد الشعب الفلسطيني من أراضي الأجداد وبذلك بدأ شتاتهم المروع. ومضى ٥٠ عاما على احتلال الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، و ١٠ سنوات من ضروب الحصار الوحشي المفروض على قطاع غزة. ويجب أن نشير ببالغ الأسى وانعدام الحيلة إلى أن حالة الحقوق الإنسانية للفلسطينيين قد ازدادت سوءا بسبب الإجراءات والسياسات الإسرائيلية العنيفة والمدمرة.

وأذاقت السلطة القائمة بالاحتلال أجيالا من الفلسطينيين مرارة الألم والأسى والبؤس والإذلال. وللأسف، فإن التقارير المعروضة على الجمعية العامة تبيّن بالضبط الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. ومما لا شك فيه أن السلطة القائمة بالاحتلال تعتزم مواصلة ممارساتها الإجرامية في إفلات من العقاب.

ولا تزال سياسة المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي المحتلة مستمرة في تجاهل تام لقرارات الأمم المتحدة، التي تدعو السلطة إلى إنهاء تلك الأنشطة الاستعمارية وممارسات مصادرة الأراضي من مالكي الأراضي الفلسطينيين الشرعيين بوضع اليد عليها سواء كان بذريعة قانونية أو إدارية، إلى جانب تدمير منازل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وطردهم وتشريدهم، علاوة على تدمير البنية التحتية وسبل عيش الشعب الفلسطيني، وبناء جدار العار الذي يسفر عن أشكال إضافية من الفصل والتمييز اللذين يستهدفان الفلسطينيين.

ويمثل قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي شاركت في اتخاذه فنزويلا خلال فترة عضويتنا في المجلس – معلما هاما في جهود الأمم المتحدة المتعلقة بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة. ومع ذلك، وطالما أن ذلك القرار الهام لم يقترن باتخاذ الإجراءات والتدابير التي ترغم السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، فلن يتجاوز أثره مجرد وثيقة تتجاهلها الحكومة الإسرائيلية. ويجب على مجلس الأمن أن ينهض بمسؤولياته لإيجاد حل لقضية فلسطين. ويجب على الجمعية العامة أن تتحلى باليقظة حتى يتسنى إسماع صوتها الجماعي للشعوب، وهي الشعوب الممثلة هنا والتي تعتمد بأغلبيات ساحقة قرارات تسعى إلى إنهاء الاحتلال وإيجاد حل لهذا الوضع المروع الذي يواجهه الفلسطينيون المضطهدون من قبل إسرائيل.

وما تزال السلطة القائمة بالاحتلال تواصل انتهاكاتها الصارخة للحقوق الإنسانية للفلسطينيين، علاوة على استمرار اعتداءاتها على الرجال والنساء الفلسطينيين. ويتعرض الفلسطينيون كل يوم للهجمات التي تشنها القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية، والتي تؤدي إلى سقوط العشرات من الرجال والنساء التي لا يستثنى منها حتى القُصّر الذين يصابون بالذخيرة الحية أو يُقتَلون من جراء استخدام إسرائيل العشوائي وبطريقة غير متناسبة للقوة.

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك الهجمات وأعمال الإذلال التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون – وهو ما يحدث مناسبات عديدة بموافقة أو حماية الشرطة أو القوات العسكرية للسلطة القائمة بالاحتلال – ضد الفلسطينيين الذين لا يفعلون شيئاً سوى تأكيد حقوقهم في أرضهم – وهي الأرض التي تشكل مطمعا لإسرائيل – ومواجهة وقاحة إسرائيل وعنفها بكرامة.

وعلاوة على ذلك، فإن الضغط على السكان الفلسطينيين ومضايقتهم مستمرين، مما يعوق حرية حركتهم وحصولهم على التعليم والخدمات الصحية. ويتواصل أيضاً الاعتقال التعسفي من قبل إسرائيل، ما أدى إلى السجن الجائر لأكثر من ٦ ٠٠٠ من الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع ٥٠٠ فلسطيني للاحتجاز الإداري، ويوجد ٣٣١ طفلاً فلسطينياً في السجن بسبب رعونة السلطة القائمة بالاحتلال.

وإن فنزويلا تطالب إسرائيل بوضع حد لتلك الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وستنتهي المحاولات الإسرائيلية الوحشية الرامية إلى سحق روح الجسارة لدى الفلسطينيين بالعنف وإرهاب الدولة بالفشل، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يكون حازماً في إدانته وأن يطالب بالوقف الفوري لهذه الممارسات.

وتمثّل الحالة في قطاع غزة، الذي تحاصره إسرائيل بصورة لاإنسانية، شكلاً من أشكال العقاب الجماعي ضد السكان الفلسطينيين، يُذكرنا بأعمال بغيضة كنا نعتقد أن التاريخ قد طوى صفحتها. ويعيش مليونا شخص تقريباً تحت حصار شرس ويعانون من القيود الظالمة المفروضة على دخول وخروج الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة، الأمر الذي يؤثر سلباً على جهود الفلسطينيين والمجتمع الدولي لإعادة بناء المنازل والمستشفيات والمدارس وعلى المحاصيل وفرص العمل وسبل كسب الرزق والخدمات في المنطقة.

وتعني الحالة الإنسانية الخطيرة التي يعانيها الفلسطينيون في غزة التي يخنقها الحصار أن ٤٠ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر وأن أكثر من ٩ ٠٠٠ شخص يعتمدون على المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. ويجب رفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت ممكن. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال استخدام الأسباب الأمنية لتبرير معاناة مئات الآلاف من الفلسطينيين من حصار شائن

يهدد إمكانيات النمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة ويستحق الإدانة الجماعية من قبل جميع الدول.

كما ندين احتلال الجولان السوري والممارسات التمييزية والتعسفية ضد السوريين الذين يعيشون تحت احتلال إسرائيل غير المبرر. وندين بالمثل توسيع المستوطنات غير القانوني والاستيلاء على الأراضي. والانسحاب من الجولان السوري أمر حتمي يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تمتثل له على الفور.

وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات. ولا يمكننا أن نظل متفرّجين وحسب على الأعمال المروعة التي ترتكبها سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وتصل هذه الأعمال، في كثير من الحالات، إلى مصاف جرائم الحرب. ويكفي أن نرى كيف تستفيد إسرائيل من حماية حلفاء أقوياء كي تنفذ، مع الإفلات من العقاب، خططها لإنهاء حل الدولتين وجعل قيام دولة فلسطينية أمراً غير قابل للاستمرار، فيما تسد السبل السياسية والسلمية أمام إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين ووضع حد للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي جملة أمور، فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة – مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – مفيدة وضرورية، ونؤكد مجدداً امتناننا ودعمنا لهذه الجهود. ومع ذلك، فإنه دون اتخاذ خطوات ملموسة وإحراز تقدم كبير صوب حل قضية فلسطين، ستكون جميع تلك الجهود مجرد مسكّنات ولن تعوق السلطة القائمة بالاحتلال عن تحقيق هدفها في تدمير فلسطين وإنهاء احتمالات قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، في انتهاك واضح لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إن حل الدولتين هو الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام وإعادة تأكيد حق الفلسطينيين في دولة مستقلة وذات سيادة. ولا يوجد أي اقتراح مقبول سوى ممارسة الفلسطينيين للحق غير القابل للتصرف في إقامة دولتهم الحرة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ دولة فلسطينية تعيش في سلام مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتحظى بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ملزمة أخلاقياً باحترام الثقة التي يضعها الرجال والنساء الفلسطينيون وقيادتهم السياسية في المنظمة، بحيث يمكن اتخاذ خطوات حاسمة دون تأخير نحو عمليات سياسية ملموسة تعيد تنشيط عملية السلام، وذلك دائماً في إطار حل الدولتين ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ويجب ألا نستسلم. ودعونا لا نستسلم لوحشية السلطة القائمة بالاحتلال ووقاحة من يقومون بحمايتها. ودعونا لا نواصل الإسهام في الفشل الذريع الذي مُنيت به ما تسمى عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية حتى الآن. فلنُظهر تضامننا مع الفلسطينيين هنا والآن. والأجيال الحالية والمقبلة في فلسطين وفي بلداننا تعول علينا لاحترام الالتزام الأخلاقي الذي يمكّن المنظّمة من العمل من أجل تحقيق الأمن وحقوق الإنسان والتنمية والسلام لجميع شعوب العالم.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم بشأن قضية فلسطين بينما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. إن هذا نزاع طويل الأمد، وما زال دعمنا للقضية ثابتاً.

وقد أكد رئيس وزراء الهند، السيد ناريندرا مودي، من جديد في الرسالة التي وجهها بهذه المناسبة الهامة دعمَ الهند الثابت للقضية الفلسطينية، فيما أعرب عن الأمل في قرب إقامة دولة فلسطين المستقلة والمتحدة وذات السيادة والقابلة للحياة والتي تتعايش سلمياً مع إسرائيل. والهند فخورة بكونها شريكة لفلسطين في جهودها الإنمائية وجهودها لبناء الدولة. كما تشير

الرسالة التي وجهها رئيس الوزراء مودي أيضاً إلى زيادة الهند لمساهماتها في تنمية الموارد البشرية الفلسطينية زيادة كبيرة.

وفي وقت سابق من هذا العام، كان لنا شرف الترحيب بالرئيس محمود عباس في زيارته الرسمية الثالثة إلى الهند. وشملت مشاركتنا الرفيعة المستوى المستمرة زيارات قامت بها وزيرة خارجية بلدنا، السيدة سوشما سواراج، ووزير الدولة م.ج أكبر في العام الماضي، فضلاً عن الزيارة التي قام بها رئيس الهند إلى فلسطين في عام ٢٠١٥. ووفّرت تلك الاتصالات رفيعة المستوى المزيد من الزخم للشراكة الإنمائية الهندية – الفلسطينية. وأثناء زيارة الرئيس عباس للهند في هذا العام، كان من جملة الاتفاقات التي أُبرمت اتفاقات بشأن تعزيز التعاون في مجالات الزراعة والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات وشؤون الشباب ووكالات الإعلام.

ونعكف حالياً على العمل معاً في العديد من مشاريع التنمية الكبيرة. وتشمل تلك المشاريع إقامة منطقة تكنولوجية فلسطينية – هندية ومعهد دبلوماسي فلسطيني في رام الله، وكذلك إقامة مركز هندي – فلسطيني للتميز في مجال تكنولوجيا المعلومات في غزة. ونحن على ثقة بأن تلك المشاريع التي تكلّف عدة ملايين من الدولارات ستُسهم في التنمية الطويلة الأجل وبناء القدرات.

ويسعد الهند أيضاً أن تتعاون مع البلدين الناميين الشقيقين البرازيل وجنوب أفريقيا في إطار ”ترتيب الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا“ لدعم مشاريع إنمائية أخرى في فلسطين من خلال صندوق ترتيب الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ويُنفَّذُ الصندوقُ بالاشتراك مع ”مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب“ ويمثّلُ شكلاً فريداً من التضامن والتعاون بين بلدان الجنوب. وقد أُنجزت خمسة من هذه المشاريع حتى الآن، ومن المقرر افتتاح ثلاثة منها في الشهر المقبل.

اثنان من هذه المشاريع – مستشفى القدس ومركز عطا حبيب الطبي – يقعان في غزة.

وتواصل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملها الذي يستحق الثناء في خدمة اللاجئين الفلسطينيين. وكجزء من التزامنا المستمر بدعم اللاجئين الفلسطينيين، عززت الهند أيضاً مساهمتها الأساسية السنوية للأونروا لتصل إلى ١,٢٥ مليون دولار منذ العام الماضي.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أحر تمنياتنا لأصدقائنا الفلسطينيين في سعيهم إلى تحقيق السلام والازدهار.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أبدأ بتوجيه تحية للكفاح النبيل للفلسطينيين ضد ٥٠ عاماً من الاحتلال والقمع. فرض الاحتلال عبئاً ثقيلاً على الشعب الفلسطيني، الذي ما زال محروما من حقه في حياة لائقة وفي الكرامة والحرية. إن التسوية عن طريق التفاوض التي تفضي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية لا تزال السبيل الوحيد لإرساء الأساس لإقامة سلام عادل وشامل ودائم. وهذا هو السبيل الوحيد لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني – وهو السبيل الوحيد لضمان الأمن لكلا الجانبين. ولا يوجد سبيل بديل عن ذلك.

ولكي تنجح أي مبادرة سلام، لا بدّ من التقيد بالمعايير التي حددتها قرارات الأمم المتحدة. تقوض الممارسات الإسرائيلية التي تتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما التوسع المنهجي في المستوطنات، إمكانية تحقيق حل الدولتين. ولا تفيد الخطوات الاستفزازية التي تستهدف وضع وقدسية الحرم الشريف في إمكانية التعايش السلمي. تولّد هذه الإجراءات مجتمعة اليأس وتغذي التطرف والإحساس بالغربة لدى الناس وتؤجج التطرف في المنطقة.

وفي خضم فترة صعبة، نستمدّ الأمل من التطورات نحو المصالحة الوطنية والوحدة بين الفلسطينيين. ونرحّب ترحيباً حاراً

باتفاق المصالحة الموقع بين إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ستمكنهم تلك الخطوة المهمة من التعبير عن مطالبهم المشروعة بصوت واحد، وسنواصل دعمهم في تلك العملية.

تقوم فلسطين بدورها من أجل السلام الدائم. ومن المتوقع أيضاً أن تبدي إسرائيل الإرادة السياسية صوب تحقيق نفس الغاية. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لهذه الخطوة الحازمة التي اتخذتها فلسطين. إن الاعتراف بدولة فلسطين من جانب المزيد من البلدان واندماجها الكامل في المؤسسات الدولية أمر حيوي في هذه الفترة الحرجة. وفي هذا الصدد، نرحب بعضوية دولة فلسطين في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

يستحق الشعب الفلسطيني دعما قوياً لرؤية الدولتين، وجهداً حقيقيا لإنهاء الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في غزة. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لا يزال هدفاً أساسياً. ونحن بحاجة إلى الاعتراف والإشادة بالدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة بوصفها عامل استقرار في منطقة مضطربة. ومن مسؤولية جميع الدول الأعضاء تعزيز التزاماتها السياسية والمالية لمساعدة الوكالة على الوفاء بولايتها، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل. وستواصل تركيا معالجة محنة اللاجئين الفلسطينيين. وسنسعى أيضاً إلى مواصلة جهودنا الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني وتحسين أحواله المعيشية من خلال المساعدة الإنمائية والإنسانية.

وفي السنة الخمسين للاحتلال، نتفق جميعاً على ضرورة تنشيط عملية السلام. ونحن نرى هذا الأمر أساسياً لمنح الحياة الكريمة للشعب الفلسطيني وكفالة الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، فقد حان الوقت ليتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته ويجدد التزامه بالتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض على أساس حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ولن تتوقف تركيا عن بذل جهودها تحقيقا لهذه الغاية.

السيد أبو العطا (مصر): لقد توافق المجتمع الدولي على مدار الـ ٧٠ عاماً الماضية على أن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية هو إقامة دولتين على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. ومع ذلك، فإننا نشهد اليوم تراجعاً لإمكانيات تطبيق هذا الحل على الأرض، نظراً لاستمرار النشاط الاستيطاني وتزايده خلال عام ٢٠١٧ بما في ذلك في القدس والخليل ومناطق حيوية في المنطقة ”جيم“.

رغم ذلك، ورغم التحديات التي يفرضها تراجع حل الدولتين وحالة الإحباط التي سيطرت على الشعب الفلسطيني، لا سيما بعد ٢٣ عاماً من توقيع اتفاق أوسلو الذي افترض إقامة دولة فلسطينية خلال خمس سنوات، تمكّنت مصر خلال الفترة الماضية من استئناف جهود المصالحة الفلسطينية، التي تكللت عبر توقيع إنهاء الانقسام الفلسطيني في القاهرة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وهو الاتفاق الذي أشاد به المجتمع الدولي، وأتاح عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى القيام بدورها في إدارة قطاع غزة لأول مرة منذ عام ٢٠٠٧، فيما يعدّ تكريساً وإقراراً بوحدة الفلسطينيين جميعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت قيادة موحدة تمثلهم جميعاً وتتحدث بلسانهم؛ قيادة تعترف بدولة إسرائيل وتتمسك بالمفاوضات والمساعي السلمية طريقاً لحل الدولتين.

وفي الوقت الذي نبذل فيه جهودنا مع إخواننا الفلسطينيين لانتهاز الفرصة السانحة لإعادة توحيد أراضيهم تحت القيادة الشرعية، فإنني أود أيضاً أن أدعو المجتمع الدولي، ولا سيما القوى المؤثرة، لاستغلال هذه الفرصة التاريخية وإنقاذ حل الدولتين، من خلال تصور سياسي شامل وبعيداً عن أي حلول مؤقتة، كما أدعوهم أيضاً إلى إدراك خطورة وعواقب انهيار هذا الحل على

الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، وعلى المنطقة ككل، بل وعلى العالم أجمع.

في هذا السياق، وفي إطار دعوة السلام والتعايش التي أطلقها السيد الرئيس في خطابه أمام الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/72/PV.5)، فإننا نحث الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على إدراك حقيقة أن الشعبين باقيان على تلك الأراضي المقدسة، ولن يزول أي منهما. فالخيار أمامهما، إما التوصل إلى سبيل للتعايش على أساس من المساواة في الحقوق والواجبات، وإما الاستسلام للمزايدات والآراء المتشددة التي قد تخدم البعض يوماً وتعزز أوضاعه، ولكنها ستفرض على الشعبين لسنوات طويلة مواجهة عواقب وخيمة لرفض المنطق والانجرار خلف التحريض والكراهية.

إن التسوية ليست مستحيلة. فقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، قد فصّلت في ثناياها محددات التسوية المبنية على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبقراءة متأنية لتلك القرارات وللمبادرة العربية للسلام، التي تُعدّ نقطة تحوّل تاريخية دعمها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإننا سندرك أن القضايا كلها قابلة للحل إذا توافرت النوايا الجادة لذلك. فقرارات الأمم المتحدة لم تملِ حلولاً على أحد، بل وضعت سياقاً وأطراً لتسوية نهائية مبنية على المفاوضات المباشرة بين الجانبين، بل وسجلت المرونة التي أبدتها الدول العربية والفلسطينيون على مدار السنوات الماضية.

وفي الختام، أود أن أكرر اعتزامنا الاستمرار في العمل مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وكذلك القوى الدولية المؤثرة، للتوصل إلى تلك التسوية العادلة وبما يحقق للشعب الفلسطيني طموحه في إقامة دولته على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أختتم الجلسة، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى موعد تعليق الدورة الحالية.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر، قررت أن تعلّق الدورة الثانية والسبعين يوم الاثنين ١١ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، ونظراً للأعمال التي لا يزال يتعين الانتهاء منها في هذا الجزء من الدورة، أود أن أقترح على الجمعية أن ترجئ موعد التعليق إلى يوم الجمعة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

وإذا لم يكن هناك اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تأجيل موعد التعليق إلى يوم الجمعة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضاً أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الخامسة.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر، وافقت على توصية المكتب بأن تنهي اللجنة الخامسة أعمالها بحلول يوم الجمعة ٨ كانون الأول/ديسمبر. غير أن رئيس اللجنة الخامسة أبلغني بأن اللجنة تطلب تمديد العمل إلى يوم الجمعة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، لأن هذا التمديد سييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات المعلقة المعروضة عليها.

فهل لي أن أعتبر بناء على ذلك أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الخامسة إلى يوم الجمعة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.